المبحث السادس
في نزول القرآن على سبعة أحرف

هذا مبحثٌ طريقٌ وشائق، غير أنه مخيفٌ وشائك! أما طرافته وشوقه، فلأنه يرينا مظهراً من مظاهر رحمة الله وتخفيفه على عباده، وتيسيره لكتابه على كافة القبائل العربية، بل على جميع شعوب الأمة الإسلامية، من كل جيل وقبيل، حتى ينطقوا به لِيْنةَ ألسنتهم، سهلةً لهجاتهم، برغم ما بينهم من اختلاف في اللغات، وتنوعٍ في الخصائص والميزات.

ومن طرافة هذا المبحث أيضاً أنك تشاهد فيه عرضاً عاماً لمنتجات أفكار كثيرة، وتشهد جيشاً جراراً من مذاهب وآراء. كلها تحاول العمل لخدمة العلم، وإظهار الحق، والدفاع عن عرين القرآن والإسلام.

وأما مخافة هذا المبحث وشوكه، فلأنه كثر فيه القيل والقال، إلى حدٍّ كاد يطمس أنوار الحقيقة، حتى استعصى فهمه على بعض العلماء ولاذ بالفرار منه وقال: إنه مشكل. وحتى اضطرَّ جماعةٌ من كبار المحققين أن يُفردوه بالتأليف قديماً وحديثاً، ما بين العلاّمة المعروف بأبي شامة في القرن السابع الهجري، والعلاّمة الشيخ محمد بخيت في القرن الرابع عشر.

أضف إلى ذلك أن الخطأ في هذا الباب قد يتَّخذ منه أعداء الإسلام سبيلاً عوَجاً إلى توجيه المطاعن الخبيثة إلى القرآن، كما وقعتُ أو وقعَ عَلَيَّ كتابٌ لمن يدّعون أنفسهم مبشرين، أسموه «مباحث قرآنية» وجعلوا موضوع الجزء الأول منه «هل من تحريف في الكتاب الشريف»؟ وتصيدوا فيه من الآراء المزيفة ما الحقُّ منه بريء، ﴿وَهَمُّوا بِمَا لَمْ يَنَالُوا﴾[1].

---

(١) سورة التوبة، الآية: ٧٤.

ونحن نستعين الله ونستهديه، أن يُخلِّصَ لنا الورد من الشوك في هذا الموضوع الشائك، وأن يهيىء لنا من أمرنا رشداً:

وسنجولُ في هذا الميدان ـ إن شاء الله ـ جوْلاَتٍ عدة، نتحدَّث فيها عن أدلة نزول القرآن على سبعة أحرف، وعن شواهدَ بارزة في هذه الأحاديث الواردة، بينها فوائد كثيرة لاختلاف الحروف والقراءات، وعن معنى نزول القرآن على سبعة أحرف وعن الوجوه السبعة في المذهب المختار، وعن تحقيق النسبة بين المذهب المختار وأشباهه، وعن وجوه اختيار هذا المذهب، وعن دفع الاعتراضات الواردة عليه، وعن بقاء هذه الأحرف السبعة في المصاحف، وعن الأقوال الأخرى وتفنيدها، وعن دفع إجمالي للأقوال الأخيرة منها، ثم نختتم المبحث بعلاج الشبهات الواردة على هذا الموضوع؛ والله المُسْتَعَانُ.

ـ أدلة نزول القرآن على سبعة أحرف

لا سبيل إلا الاستدلال على هذا لا مما صح عن رسول الله ﷺ ولقد جاء هذا النقل الصحيح من طرق مختلفة كثيرة، ورُوي حديثُ نزول القرآن على سبعة أحرف عن جمع كبير من الصحابة منهم عمر، وعثمان، وابن مسعود وابن عباس، وأبو هريرة، وأبو بكر، وأبو جهم، وأبو سعيد الخدري، وابن طلحة الأنصاري، وأُبيُّ بن كعب، وزيد بن أرقم، وسمرة بن جندب، وسلمان بن صُرد، وعبد الرحمٰن بن عوف، وعمرو بن أبي سلمة، وعمرو بن العاص، ومعاذ بن جبل، وهشام بن حكيم، وأنس، وحذيفة، وأم أيوب امرأة أبي أيوب الأنصاري، رضي الله عنهم أجمعين. فهؤلاء أحد وعشرون صحابياً، ما منهم إلا رواه وحكاه.

وروى الحافظ أبو يَعْلَى في مسنده الكبير أن عثمان رضي الله عنه قال يوماً وهو على المنبر «أذكر الله رجلاً سمع النبي ﷺ قال: إنَّ القرآن أُنزلَ على سبعةِ أحرُفٍ كلهَا شَافٍ كافٍ» لما قامَ. فقاموا حتى لم يُحصوْا، فشهدوا أنَّ رسول الله ﷺ قال: «أُنزل القرآنُ عَلَى سبعةِ حرُوفٍ كلهَا شَافٍ كافٍ». فقال عثمان رضي الله عنه: «وأنَا أشهدُ معهمْ».

وكأن هذه الجموع التي يؤمن تواطؤُها على الكذب هي التي جعلت الإمام أبا

عبيد ابن سلاَّم يقول بتواتر هذا الحديث. لكنك خبير بأن من شروط التواتر، توافرَ جمعٍ يُؤمن تواطؤهم على الكذب في كل طبقة من طبقات الرواية. وهذا الشرط إذا كان موفوراً هنا في طبقة الصحابة كما رأيت، فليس بموفور لدينا في الطبقات المتأخرة؛ وهاك طائفة من تلك الأحاديث نسوقها إليك استدلالاً من ناحية، وتنويراً في بيان المعنى وإقامةً لمعالم الحق فيه من ناحية ثانية:

١ ـ روى البخاري ومسلم[١] في صحيحيهما عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: قال رسول الله ﷺ: «أقرأني جبريلُ على حرفٍ فراجعتهُ، فلم أزلْ أستزيدهُ ويزيدني حتى انتهى إلى سبعةِ أحرفٍ» زاد مسلم: «قال ابن شهاب: بلغني أنَّ تلكَ السبعة في الأمرِ الذي يكونُ واحداً لا يختلفُ في حلالٍ ولا حرامٍ».

٢ ـ وروى البخاري ومسلم[٢] أيضاً: (واللفظ للبخاري) أنَّ عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول: «سمعتُ هشامَ بنَ حكيم يقرأُ سورة الفرقان في حياةِ رسول الله ﷺ، فاستمعتُ لقراءَتِه فإذا هو يقرؤها علَى حروفٍ كثيرةٍ، لم يقرِئنيها رسول الله ﷺ، فكدتُ أساورهُ في الصلاةِ، فانتظرتهُ حتى سلم، ثمَّ لبَّبتهُ بردائه أوْ بردائي، فقلت: منْ أقرأكَ هذه السورةَ؟ قال: أقرأنيها رسول الله ﷺ. قلت له: كذبتَ، فوالله إنَّ رسول الله ﷺ أقرأني هذه السورةَ التي سمعتكَ تقرؤها، فانطلقتُ أقودهُ إلى رسول الله ﷺ فقلتُ: يا رسول الله إني سمعتُ هذا يقرأُ بسورةِ الفرقانِ عَلَى حروفٍ لم تقرئنيها، وأنتَ أقرأتني سورة الفرقانِ. فقال رسول الله ﷺ: أرسلهُ يا عمرُ: اقرأ يا هشام فقرأ هذه القراءة التي سمعته يقرؤها قال رسول الله ﷺ: هكذا أنزلت. ثم قال رسول الله ﷺ: «إنَّ هذا القرآنَ أنزلَ على سبعة أحرفٍ، فاقرأُوا ما تيسرَ منه».

٣ ـ وروى مسلم[٣] بسنده عن أُبيِّ بن كعب قال: «كنتُ في المسجدِ، فدخلَ رجلٌ يصلي، فقرأ قراءةً أنكرتها عليه، ثمَّ دخلَ آخرُ، فقرأ قراءةً سوى قراءةِ صاحبِه،

---

(١) صحيح البخاري، كتاب بدء الخلق: ٦، والمسافرين: ٢٧٢. وصحيح مسلم، كتاب المسافرين: ٢٧٢.

(٢) صحيح البخاري، كتاب فضائل القرآن: ٥، ٢٧، والاستئذان: ٨، والأيمان: ١٥؛ وصحيح مسلم، كتاب الصلاة: ٤٥.

(٣) صحيح مسلم، مسافرين: ٢٧٣، ٢٧٤.

فلمَّا قضينا الصلاة دخلنا جميعاً على رسول الله ﷺ، فقلتُ: إنَّ هذا قرأ قراءةً أنكرتها عليهِ، ودخلَ آخرُ فقرأ سوى قراءةِ صاحبه. فأمرهما رسول الله ﷺ فقرأ، فحسّنَ النبيُّ ﷺ شأنهما، فسقطَ في نفسي منَ التكذيبِ ولا إذْ كنتُ في الجاهلية. فلمَّا رأى رسول الله ﷺ ما قد غشيني ضربَ في صدْري، ففضتُ عرقاً، وكأنما أنظرُ إلى الله عزَّ وجلَّ فرَقاً فقال لي: يَا أُبيُّ، أُرسلَ إليَّ أن أقرأ القرآنَ على حرفٍ فرددتُ إليهِ: أنْ هوِّنْ على أُمتي، فردَّ إليَّ الثانية: اقرأهُ على حرفين، فرددتُ إليهِ: أنْ هوِّنْ على أمتي، فردَّ إليَّ الثَّالثةَ: اقرأهُ على سبعةِ أحرفٍ، ولكَ بكلِّ ردةٍ رددتها مسألةٌ تسألُنيها. فقلتُ: «اللهمَّ اغفرْ لأمتي اللهم اغفر لأمتي. وأخرتُ الثالثةَ ليومٍ يرغبُ إليّ الخلقُ كلهمْ حتى إبراهيمُ ﷺ» اهـ.

واعلم أن معنى قول أُبيٍّ بن كعب رضي الله عنه: «فسقط في نفسي من التكذيب إلخ» أن الشيطان ألقى إليه من وساوس التكذيب ما شوَّشَ عليه حاله، حين رأي النبي ﷺ قد حسّنَ القراءتين وصوَّبهما على ما بينهما من اختلاف، وكانتا في سورة واحدة هي سورة النحل على ما رواه الطبري. وكأنَّ الذي مرَّ بخاطره وقتئذٍ أنَّ هذا الاختلاف في القراءة ينافي أنه من عند الله. لكنه كان خاطراً من الخواطر الرديئة التي لا تنال من نفس صاحبها منالاً، ولا تفتنها عن عقيدة، ولا يكون لها أثرٌ باقٍ ولا عملٌ دائم.

ومن رحمة الله بعباده أنه لا يؤاخذهم بهواجس النفوس وخلجات الضمائر العابرة. ولكن يؤاخذهم بما كسبت قلوبهم، حين يفتح الإنسان للشبهة صدره، ويوجه إليها اختياره وكسبه، ثم يعقد عليها فؤاده وقلبه.

قال القرطبي «فكان هذا الخاطر (يشير إلى ما سقط في نفس أبيٍّ) من قبيل ما قال فيه النبي ﷺ حين سألوه: إنَّا نجدُ في أنفسنَا ما يتعَاظمُ أحدنَا أنْ يتكلمَ بهِ. قال: أوَقدْ وجدتموهُ؟ قالوا: نعمْ. قال: ذلكَ صريحُ الإيمان». رواه مسلم[1] اهـ.

ومن هذا تعلم أن ما خطر لسيدنا أبي بن كعب رضي الله عنه، لا يمسُّ مقامه ولا يصادم إيمانه، ما دام قد دفعه بإرشاد رسول الله ﷺ سريعاً كما في الحديث الشريف.

---

(١) صحيح مسلم، كتاب الإيمان: ٢٠٩.

وأيُّ إنسان يستطيع أن يحميَ نفسه خواطرَ السوءِ الهوْجاء، ورياحَ الهواجس الشنْعاء؟ إنما الواجب على المؤمن أن يحارب تلك الخواطر الرديئة بأسلحة العلم وتعاليم الشريعة، ولا يستسلم لها ولا يسترسل معها. وعلينا أن نتعاون في هذا الميدان كما فعل الرسول ﷺ بأُبيٍّ إذ ضَرَبَ في صدره، ليصرفه بشدة عن الاشتغال بهذا الخاطر، وليلفته بقوَّة إلى ما قصه عليه علاجاً لشبهته، من أن القرآن أنزل على سبعة أحرف، تهويناً على أُمته وتيسيراً لها. ولقد نجح الرسول ﷺ في هذا العلاج أيَّما نجاح حتى قال أُبيٌّ نفسه: «ففِضْتُ عَرَقاً، وَكَأَنِّي أنظرُ إلى الله عزَّ وَجَلَّ فَرَقاً».

ذلك ما نراه مُخَلِّصاً في هذا المقام الذي زلَّت فيه بعض الأقدام، وللعلامة الشيخ محمد عبد الله دراز كلامٌ جَيِّدٌ في مثل هذا الموضوع من كتابه المختار، فارجع إليه إن أردت التوسُّع ومزيد البيان.

أضف إلى ما ذكرنا أن خصومة أُبي بن كعب في أمر اختلاف القراءة على هذا النحو، إنما كانت من قبل أن يعلم أن القرآن أُنزل على سبعة أحرف، فهو وقتئذٍ كان معذوراً، بدليل أنه لما علم بذلك، واطْمَأَنَّتْ إليه نفسه، عمل بما علم، وكان مرجعاً مُهماً من مراجع القرآن على اختلاف رواياته، وكان من رُواة هذا العلم للناس كما تلاحظه في الحديثَين المستدين إليه بعدُ.

٤ ـ روى مسلم[1] بسنده عن أُبي بن كعب أن النبي ﷺ كانَ عندَ أَضاةِ بَنِي غِفَار. قال: «فأتاه جبريلُ عليه السلام فقال: إنَّ الله يأمرُكَ أنْ تَقرَأَ أُمتُكَ القرآنَ عَلَى حرْفٍ. فقال: أسألُ الله مُعَافاتَهُ وَمغفرتهُ؛ وَإن أمتي لاَ تُطيقُ ذلك. ثم أتاهُ الثانيةَ فقال: إنَّ الله يأمرُكَ أنْ تقرأ أُمتكَ القرآنَ عَلَى حرْفَين فقال: أسألُ الله مُعَافاته وَمَغفرَتهُ؛ وإنَّ أُمتي لا تُطيقُ ذلكَ. ثم جاءَه الثالثة فقال: إنَّ الله يأمُرُكَ أنْ تقرَأ أُمتكَ القرآن عَلَى ثلاَثَةِ أحرفٍ، فقال. أسألُ الله مُعافاتهُ وَمَغفرتَهُ، وَإن أمتي لا تُطيق ذلكَ ثم جاءَه الرابعة فقال: إنَّ الله يأمُرُكَ أنْ تَقرأ أُمتكَ القرآن عَلَى سَبعةَ أحرفٍ. فأيُّما حَرفٍ قَرَأوا عليهِ فقَدْ أصَابوا» اهـ.

وأَضَاةُ بني غِفَارَ: بفتح الهمزة في أضاة وبكسر الغين في غفار: مُسْتَنقَع الماءِ كالغدير؛ وكان بموضع من المدينة المنوَّرة ينسب إلى بني غفار؛ لأنهم نزلوا عنده.

---

(١) صحيح مسلم، مسافرين: ٢٧٤.

٥ ـ وروى الترمذي[١] عن أُبي بن كعب أيضاً قال: لَقِيَ رسول الله ﷺ جبريلَ عندَ أحْجَار المروَة قال: فقال رسول الله ﷺ لجبريلَ: إنِّي بعثتُ إلى أمة أمِّيِّينَ؛ فيهم الشَّيخُ الفَاني، والعجوزُ الكبيرَةُ، والغلامُ. قال: «فمرْهُمْ فَلْيَقْرؤوا القُرْآنَ عَلَى سَبعةِ أحرفٍ» قال الترمذي: حسن صحيح. وفي لفظ: «فَمَنْ قَرَأ بحرف منهَا فهوَ كما قَرَأ»، وفي لفظ حذيفة «فقلت يا جبريل إني أُرْسلتُ إلى أمَّة أميّةٍ فيهم الرجلُ، والمرأةُ؛ والغلامُ؛ والجارية؛ والشيخُ الفاني الذي لَمْ يقرَأْ كتَاباً قطُّ قال: «إن القرآنَ أنزلَ عَلَى سبعةِ أحرفٍ».

٦ ـ أخرج الإمام أحمد[٢] بسند عن أبي قيس مولى عمرو بن العاص عن عمرو أنَّ رَجلاً قرأ آيةً من القرآنَ فقال له عمرٌو: إنما هِي كذا وكذ، فذكر ذلك للنبي ﷺ فقال: إن هذا القرآن أنزلَ عَلَى سبعةِ أحرفٍ، فأيَّ ذلك قَرأتمْ أصبتمْ، فلاَ تُمَارُوا» اهـ.

قال في القاموس: مارَاه مُمارَاة ومرَاءً، وامترىَ فيه وتمارى: شكَّ. والمريةُ بالكسر والضم: الشكُّ والجدلُ اهـ.

٧ ـ روى الحاكم[٣] وابن حبان بسندهما عن ابن مسعود قال: أقرأني رسول الله ﷺ سورةً من آلِ حَمَ، فرُحتُ إلى المسجدِ، فقلتُ لرَجلٍ: اقرَأها. فإذا هوَ يقرَؤها حرُوفاً ما أقرَؤها. فقالَ أقرأنيها رسول الله ﷺ، فانطلقنا إلى رسول الله ﷺ فأخبرْنَاهُ فتغيرَ وجههُ وقال: «إنما أهلكَ منْ قبلكُم الاختلافُ» ثمَّ أسرَّ إلى عليَّ شيئاً. فقال عليٌّ: إنَّ رسول الله ﷺ يأمرُكم أن يقرأَ كلُّ رجلٍ منكم كما علِّم. قال: فانطلقنَا وكلُّ رجلٍ يقرأُ حروفاً لا يقرَؤها صاحبهُ» اهـ.

٨ ـ وأخرج البخاري[٤] عن عبد الله بن مسعود أيضاً أنهُ سمعَ رجلاً يقرأُ آيةً سمع النبي ﷺ يقرأُ خلافها. قال: فأخذتُ بيدِه فانطلقتُ به إلى النبي ﷺ فقال: «كلاكما محسنٌ، فاقرَأْ» قال شعبةُ أحد رواة هذا الحديث: أكبرُ علمي أن النبي ﷺ قال: «فإن منْ كانَ قبلكُم اختلفوا فأُهلكوا».

---

(١) سنن الترمذي: القرآن: ٩.
(٢) مسند الإمام أحمد، ١/ ٢٤.
(٣) المستدرك للحاكم: ٢/ ٢٢٣.
(٤) صحيح البخاري: الخصومات: ١، والأنبياء: ٥٤.

٩ ـ روى الطبريُّ والطبرانيُّ عن زيد بن أرْقم قال: جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال: أقرَأني ابنُ مسعودٍ سورةً أقرأنيها زيد بن ثابتٍ، وأقرأنيها أُبيُّ بن كعبٍ، فاختلفتْ قراءَتهم، فبقراءةِ أيِّهِمْ آخُذ؟ فسكتَ رسول الله ﷺ وعليٌّ إلى جنبهِ، فقال عليٌّ: «ليقرأ كلُّ إنسانٍ منكمْ كما علِّم، فإنه حسنٌ جميلٌ».

١٠ ـ وأخرج ابن جرير الطبري عن أبي هريرة أنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إن هذا القرآن أُنْزِلَ عَلَى سبعةِ أحرُفٍ، فاقرَؤوا ولا حرَجَ ولكن لا تختموا ذكرَ رَحمةٍ بعذابٍ، ولا ذكرَ عذَابٍ برَحمةٍ».

شواهد بارزة في هذه الأحاديث الواردة

إن الناظر في هذه الأحاديث الشريفة، وما ماثلها، يستطيع أن يقيم منها شواهد بارزةً، تكون منارات هدى، ومصادر إشعاع ونور، ترشده إلى ما عسى أن يكون هو الحقَّ والصواب في بيان معنى الأحرف السبعة، كما يستطيع أن يأخذ منها موازين ومقاييس يحاكم إليها كلَّ ما شجر من هذا الخلاف البعيد، في هذا الموضوع الدقيق.

الشاهد الأول: أن الحكمة في نزول القرآن على الأحرف السبعة هي التيسير على الأمة الإسلامية كلها، خصوصاً الأمَّةَ العربية التي شوفهتْ بالقرآن، فإنها كانت قبائل كثيرة، وكان بينها اختلافٌ في اللهجات ونَبَرَات الأصوات، وطريقة الأداء وشهرة بعض الألفاظ في بعض المدلولات على رغم أنها كانت تجمعها العروبة، ويواحد بينها اللسان العربيُّ العام. فلو أخذتْ كلها بقراءة القرآن على حرفٍ واحد، لشق ذلك عليها كما يشقُّ على القاهري منا أن يتكلم بلهجة الأسيوطيِّ مثلاً، وإن جمع بيننا اللسان المصريُّ العامُّ، وألفت بيننا الوطنية المصرية في القطر الواحد. وهذا الشاهد تجده ماثلاً بوضوح بين الأحاديث السالفة في قوله ﷺ في كل مرَّةٍ من مرَّات الاستزادة «فرددتُ إليهِ أنْ هوِّنْ على أُمتي» وقوله: «أسأل الله معافاتهُ ومَغفرَتَه، وَإنَّ أُمتي لاَ تطيقُ ذلك» ومن أنه ﷺ لقَي جبريلَ فقال: «يا جبريلُ إني أُرْسلتُ إلى أُمَّةٍ أُمِّيَّة فيهم الرجلُ والمرأة، والغلام والجارية، والشيخ الفاني الذي لم يقرأ كتاباً قط» إلخ.

قال المحقق ابن الجزري: «وأما سبب وروده على سبعة أحرف فللتخفيف على هذه الأمة، وإرادة اليسر بها، والتهوين عليها شرفاً لها، وتوسعةً ورحمةً وخصوصيةً

لفضلها، وإجابة لقصد نبيها أفضل الخلق وحبيب الحق، حيث أتاه جبريل فقال: «إنَّ الله يأمرُكَ أنْ تقرأَ أُمتُك القرآنَ عَلَى حرْفٍ، فقال ﷺ: أسألُ الله معَافاته ومعونته فإنَّ أمتي لا تطيقُ ذلك، ولمْ يزلْ يردِّدُ المسألةَ حتى بلغَ سبعة أحرف» ثم قال: «وكما ثبتَ أنَّ القرآنَ نزلَ منْ سبعةِ أبوابٍ عَلَى سبعة أحرفٍ، وأنَّ الكتابَ قبلهُ كان ينزلُ من بابٍ واحد على حرفٍ واحدٍ، وذلك أنَّ الأنبياء عليهم الصلاة والسلام كانوا يبعثونَ إلى قومهم الخاصين، والنبي ﷺ بُعثَ إلى جميع الخلق أحمرِهم وأسوَدِهم، عربِيهمْ وعجميهمْ، وكان العرب الذي نزل القرآن بلغتهم. لغاتهم مختلفةٌ وألسنتهم شتى، ويعسر على أحدهم الانتقال من لغةٍ إلى غيرها، أو من حرف إلى آخر. بل قد يكون بعضهم لا يقدر على ذلك ولو بالتعليم والعلاج، لا سيما الشيخ، والمرأة، ومن لم يقرأ كتاباً كما أشار إليه ﷺ، فلو كُلِّفُوا العدولَ عن لغتهم، والانتقالَ عن ألسنتهم، لكان من التكليف بما لا يستطاع، وما عسى أن يتكلفَ المتكلفُ وتأبى الطباع» اهـ.

فوائد أخرى لاختلاف القراءة وتعدد الحروف

كلُّ ما مرَّ عليك في الشاهد الأول تقريرٌ لحكمةٍ واحدة، وفائدة واحدة من فوائد اختلاف القراءات وتعدُّد الحروف التي نزل عليها القرآن الكريم وهي أبرز الفوائد وأشهرها وأقربها إلى الذهن. ونحيطك علماً هنا بأن لهذا الاختلاف والتعدُّد فوائدَ أخرىَ.

منها جمع الأمة الإسلامية الجديدة على لسانٍ واحدٍ يوحد بينها، وهو لسان قريش الذي نزل به القرآن الكريم، والذي انتظم كثيراً من مختارات ألسنة القبائل العربية التي كانت تختلف إلى مكة في موسم الحج وأسواق العرب المشهورة. فكان القرشيون يستملحون ما شاؤوا، ويصطفون ما راق لهم من ألفاظ الوفود العربية القادمة إليهم من كل صوْب وحدَب ثم يصقلونه ويهذبونه ويدخلونه في دائرة لغتهم المرِنة، التي أذعن جميع العرب لها بالزعامة، وعقدوا لها راية الإمامة.

وعلى هذه السياسة الرشيدة نزل القرآن على سبعة أحرف يصطفي ما شاء من لغات القبائل العربية، على نمط سياسة القرشيين بل أوْفق. ومن هنا صحَّ أن يقال: إنه نزل بلغة قريش، لأن لغات العرب جمعاء تمثلت في لسان القرشيين بهذا المعنى. وكانت هذه حكمة إلٰهية سامية؛ فإن وحدة اللسان العامَّ من أهمِّ العوامل في وحدة الأمة، خصوصاً أول عهد بالتوثب والنهوض.

ومنها بيان حكم من الأحكام، كقوله سبحانه: ﴿وَإِن كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَٰلَةً أَوِ ٱمْرَأَةٌ وَلَهُۥٓ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا ٱلسُّدُسُ﴾[1] قرأ سعد بن أبي وقاص «وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ مِنْ أُمٍّ» بزيادة لفظ «منْ أُمٍّ» فتبين بها أن المراد بالإخوة في هذا الحكم الإخوة للأم دون الأشقاء ومنْ كانوا لأب، وهذا أمرٌ مجمعٌ عليه.

ومثل ذلك قوله سبحانه في كفارة اليمين: ﴿فَكَفَّٰرَتُهُۥٓ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَٰكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾[2] وجاء في قراءة: «أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ» بزيادة لفظ «مُؤْمِنَةٍ» فتبين بها اشتراطُ الإيمان في الرقيق الذي يعتق كفارة يمين. وهذا يؤيد مذهب الشافعي ومن نحا نحوه في وجوب توافر ذلك الشرط.

ومنها الجمع بين حكمين مختلفين بمجموع القراءتين، كقوله تعالى: ﴿فَٱعْتَزِلُوا۟ ٱلنِّسَآءَ فِى ٱلْمَحِيضِ ۖ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ﴾[3] قرىء بالتخفيف والتشديد في حرف الطاء من كلمة «يطهرن» ولا ريب أنَّ صيغة التشديد تفيد وجوب المبالغة في طهر النساء من الحيض لأن زيادة المبْنَى تدلُّ على زيادة المعنى. أما قراءة التخفيف فلا تفيد هذه المبالغة. ومجموع القراءتين يحكم بأمرين: أحدهما أن الحائض لا يقربها زوجها حتى يحصل أصل الطهر. وذلك بانقطاع الحيض. وثانيهما أنها لا يقربها زوجها أيضاً إلا إن بالغتْ في الطهر وذلك بالاغتسال، فلا بد من الطهرين كليهما في جواز قربان النساء. وهو مذهب الشافعي ومن وافقه أيضاً.

ومنها الدلالة على حكمين شرعيين: ولكن في حالين مختلفين: كقوله تعالى في بيان الوضوء: ﴿فَٱغْسِلُوا۟ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ وَٱمْسَحُوا۟ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ﴾[4] قرىء بنصب لفظ: «أرجلكم» وبجرها، فالنصب يفيد طلب غسلها لأن العطف حينئذٍ يكون على لفظ «وجوهكم» المنصوب، وهو مغسول. والجرُّ يفيد طلب مسحها لأن العطف حينئذٍ يكون على لفظ «رؤوسكم» المجرور، وهو ممسوح، وقد بين الرسول ﷺ أن المسح يكون للابس الخف وأنَّ الغسل يجب على من لم يلبس الخف.

---

(١) سورة النساء، الآية: ١٢.
(٢) سورة المائدة، الآية: ٨٩.
(٣) سورة البقرة، الآية: ٢٢٢.
(٤) سورة المائدة، الآية: ٦.

ومنها دفع توهم ما ليس مراداً: كقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا نُودِىَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوْمِ ٱلْجُمُعَةِ فَٱسْعَوْاْ إِلَىٰ ذِكْرِ ٱللَّهِ﴾[1] وقرىء «فامضوا إلى ذكر الله» فالقراءة الأولى يتوهُم منها وجوبُ السرعة في المشي إلى صلاة الجمعة، ولكن القراءة الثانية رفعت هذا التوهم لأن المضيَّ ليس من مدلوله السرعة.

ومنها بيان لفظ مبهم على البعض: نحو قوله تعالى: ﴿وَتَكُونُ ٱلْجِبَالُ كَٱلْعِهْنِ ٱلْمَنفُوشِ ۝﴾[2] وقرىء «كالصوف المنفوش» فبينت القراءةُ الثانية أنَّ العهنَ هو الصوف.

ومنها تجلية عقيدة ضلَّ فيها بعضُ الناس: نحو قوله تعالى في وصف الجنة وأهلها: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ نَعِيمًا وَمُلْكًا كَبِيرًا ۝﴾[3] جاءت القراءة بضم الميم وسكون اللام في لفظ (وملكاً كبيراً) وجاءت قراءة أخرى بفتح الميم وكسر اللام في هذا اللفظ نفسه فرفعت هذه القراءةُ الثانية نقابَ الخفاء عن وجه الحق في عقيدة رؤية المؤمنين لله تعالى في الآخرة، لأنه سبحانه هو الملك وحده في تلك الدار ﴿لِّمَنِ ٱلْمُلْكُ ٱلْيَوْمَ لِلَّهِ ٱلْوَٰحِدِ ٱلْقَهَّارِ ۝﴾[4].

والخلاصة: أن تنوُّع القراءات، يقومُ مقام تعدُّد الآيات، وذلك ضربٌ من ضروب البلاغة، يبتدىء من جمال هذا الإيجاز وينتهي إلى كمال الإعجاز.

أضفْ إلى ذلك ما في تنوُّع القراءات من البراهين الساطعة، والأدلة القاطعة على أن القرآن كلام الله، وعلى صدق من جاء به وهو رسول الله ﷺ، فإن هذه الاختلافات في القراءة على كثرتها لا تؤدي إلى تناقض في المقروء وتضاد، ولا إلى تهافت وتخاذل، بل القرآن كله على تنوُّع قراءته، يصدِّق بعضه بعضاً، ويبينُ بعضه بعضاً، ويشهد بعضه لبعض، على نمط واحد في علو الأسلوب والتعبير، وهدَفٍ واحدٍ من سموِّ الهداية والتعليم. وذلك ـ من غير شكٍ ـ يفيدُ تعدُّدَ الإعجاز بتعدُّد القراءات والحروف.

---

(١) سورة الجمعة، الآية: ٩.
(٢) سورة القارعة، الآية: ٥.
(٣) سورة الإنسان، الآية: ٢٠.
(٤) سورة غافر، الآية: ١٦.

ومعنى هذا أن القرآن يعجزُ إذا قرىء بهذه القراءة، ويعجز أيضاً إذا قرىء بهذه القراءة الثانية، ويعجز أيضاً إذا قرىء بهذه القراءة الثالثة، وهلُمَّ جرا. ومن هنا تتعدَّد المعجزات بتعدُّد تلك الوجوه والحروف!

ولا ريب أن ذلك أدلُّ على صدق محمد ﷺ، لأنه أعظم في اشتمال القرآن على مناحٍ جمة في الإعجاز وفي البيان، على كل حرف ووجه، وبكل لهجة ولسان. ﴿لِّيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنۢ بَيِّنَةٍ وَيَحْيَىٰ مَنْ حَيَّ عَنۢ بَيِّنَةٍ وَإِنَّ ٱللَّهَ لَسَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿٤٢﴾﴾[1].

الشاهد الثاني: أن مرَّاتِ استزادة الرسول للتيسير على أمته، كانت ستاً غير الحرف الذي أقرأه أمينُ الوحي عليه أولَ مرة فتلك سبعة كاملة بمنطوقها ومفهومها تأمل حديث ابن عباس السابق وقول الرسول الله ﷺ فيه: «أقرأني جبريلُ عَلى حرف، فراجعتهُ، فلم أزلْ أستزيدُه ويزيدُني حتى بلغَ سبعةَ أحرف» وكذلك جاء في حديث لأبي بكرةَ أن النبي ﷺ قال: «فنظرتُ إلى ميكائيل فسكتَ فَعَلِمْتُ أنه قدْ انتهتِ العدةُ»، يضاف إلى ذلك المراجعاتُ الثابتةُ في الأحاديث الأخرى، وإن كانت لم تبلغ ستًّا صراحةً، غير أن الحديث جاء بلفظ السبعة، فيعلم من مجموع تلك الروايات، أنَّ المراد بلفظ سبعة حقيقةُ العدد المعروف في الآحاد بين الستة والثمانية.

الشاهد الثالث: أن من قرأ حرفاً من هذه الحروف، فقد أصاب شاكلةَ الصواب أياً كان ذلك الحرف، كما يدلُّ عليه فيما مضى قوله ﷺ: (فأيما حرْف قرؤوا عليهِ فقدْ أصابوا) وقوله ﷺ لكل من المختلفين في القراءة: (أصبتَ) وقوله ﷺ لهما في رواية ابن مسعود: (كلاكما محسنٌ) وقوله ﷺ فيما يرويه عمرو بن العاص: (فأيَّ ذلك قرأتمْ أصبتمْ). وعدم موافقته ﷺ لعمر، وأبيٍّ، وابن مسعود، وعمرو بن العاص، على معارضة مخالفيهم بالطرق الآنفة في الأحاديث السالفة. ودفعه في صدر أُبيٍّ حين استصعب عليه أن يُقرَّ هذا الاختلاف في القراءة. ولا ريب أن ذلك كله فيه معنى النهي البالغ عن منع أي أحد من القراءة بأي حرف من الأحرف السبعة النازلة.

الشاهد الرابع: أن القراءات كلها على اختلافها كلام الله، لا مدخل لبشر فيها، بل كلها نازلة من عنده تعالى، مأخوذٌ بالتلقي عن رسول الله ﷺ. يدلُّ على ذلك أن

---

(١) سورة الأنفال، الآية: ٤٢.

الأحاديث الماضية تفيد أن الصحابة ـ رضوان الله عليهم ـ كانوا يرجعون فيما يقرؤون إلى رسول الله ﷺ، يأخذون عنه، ويتلقون منه كل حرف يقرؤون عليه. انظر قوله ﷺ في قراءة كل من المختلفين: (هكذا أنزلت) وقول المخالف لصاحبه: «أقرأنيها رسولُ الله ﷺ».

ثم أضف إلى ذلك أنه لو صحَّ لأحد أن يغير ما شاء من القرآن بمرادفه أو غير مرادفه، لبطلت قرآنيةُ القرآن وأنه كلام الله، ولذهب الإعجاز ولما تحقق قوله سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ۝٩﴾[1]. ثم إن التبديل والتغيير مردودٌ من أساسه بقوله سبحانه في سورة يونس: ﴿قَالَ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا ائْتِ بِقُرْآنٍ غَيْرِ هَٰذَا أَوْ بَدِّلْهُ قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِنْ تِلْقَاءِ نَفْسِي إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰ إِلَيَّ إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ ۝١٥ قُلْ لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا تَلَوْتُهُ عَلَيْكُمْ وَلَا أَدْرَاكُمْ بِهِ فَقَدْ لَبِثْتُ فِيكُمْ عُمُرًا مِنْ قَبْلِهِ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ۝١٦﴾[2].

فإذا كان أفضل الخلق محمد ﷺ قد تحرَّج من تبديل القرآن بهذا الأسلوب، فكيف يسوغ لأحد مهما كان أمره أن يبدِّل فيه ويغير، بمرادف أو غير مرادف؟ ﴿سُبْحَانَكَ هَٰذَا بُهْتَانٌ عَظِيمٌ ۝١٦﴾[3].

الشاهد الخامس: أنه لا يجوز منع أحد من القراءة بأي حرف من تلك الأحرف السبعة النازلة. يدلُّ على ذلك قوله ﷺ: «فَلَا تُمَارُوا فِيهِ، فَإِنَّ المِرَاءَ فِيهِ كُفْرٌ» وعدمُ موافقته لعمر، وأُبي، وابن مسعود، وعمرو بن العاص، على معارضة مخالفيهم بالطرق الآنفة، في الأحاديث السالفة. ويدلُّ على ذلك أيضاً دَفعُه في صدر أُبيّ حين استصعبَ عليه أن يُقرَّ هذا الاختلاف في القراءة. ولا ريب أن ذلك كله فيه معنى النهي البالغ عن منع أيِّ أحد من القراءة بأي حرف من الأحرف السبعة النازلة.

الشاهد السادس: أن الصحابة رضوان الله عليهم كانوا مُتَحَمِّسِينَ في الدفاع عن القرآن، مُتَبَتِّلِينَ في المحافظة على التنزيل، متيقظين لكل من يُحدِثُ فيه حَدَثاً ولو كان عن طريق الأداء واختلاف اللَّهَجَات، مبالغين في هذه اليقظة حتى ليأخذون في هذا

---

(١) سورة الحجر، الآية: ٩.
(٢) سورة يونس، الآيتان: ١٥ ـ ١٦.
(٣) سورة النور، الآية: ١٦.

الباب بالظِّنَّة، ويتنافحون عن القرآن بكل عناية وهمةٍ. وحسبك استدلالاً على ذلك ما فعل عمر بصاحبه هشام بن حكيم، على حين أنَّ هشاماً كان في واقع الأمر على صوابٍ فيما يقرأ، وأنه قال لعمر تسويغاً لقراءته: أقرأنيها رسول الله ﷺ لكن عمر لم يقنعْ، بل لبَّبه وساقه إلى المحاكمة، ولم يتركه حتى قضى رسول الله ﷺ لهشامٍ بأنه أصاب. قل مثل ذلك فيما فعل أبيُّ بن كعب بصاحبه، وما كان من ابن مسعود وعمرو بن العاص وصاحبيهما. والأحاديث بين يديك عن كثب، فارجع إليها إن أردت.

الشاهد السابع: أنه لا يجوز أن نجعل اختلاف القراءات معركة جدالٍ ونزاعٍ وشقاق، ولا مثارَ ترددٍ وتشكيك وتكذيب، ولا سلاحَ عصبيَّة وتنطعٍ وجمود على حين أن نزول القرآن على سبعة أحرف إنما كانت حكمته من الله التيسير والتخفيف والرحمة والتهوين على الأمة، فما يكون لنا أن نجعل من هذا اليسر عسراً، ومن هذه الرحمة نقمة!. يرشد إلى ذلك قوله ﷺ فيما سبق «فلاَ تُمَارُوا فيهِ فإنَّ المراء فيهِ كفرٌ». وكذلك تغير وجهه الشريف عند اختلافهم مع قوله: «إنَمَا أهلك منْ قبلكمُ الاختلاف» وضربهُ في صدر أبيِّ بن كعب حين جال بخاطره حديثُ السوء في هذا الموضوع الجليل.

الشاهد الثامن: أن المراد بالأحرف في الأحاديث السابقة وجوهٌ في الألفاظ وحدها لا محالة. بدليل أن الخلاف الذي صوَّرتهُ لنا الروايات المذكورة كان دائراً حول قراءة الألفاظ لا تفسير المعاني، مثل قول عمر: «إذا هو يقرؤها على حروف كثيرة لم يقرئنيها رسول الله ﷺ» ثم حكم الرسول أن يقرأ كلٌّ منهما، وقوله ﷺ: «هكذا أُنزلتْ». وقوله: «أيَّ ذلكَ قرأتُمْ فقدْ أصبتمْ» ونحو ذلك ولا ريب أن القراءة أداء الألفاظ لا شرح المعاني.

معنى نزول القرآن على سبعة أحرف

يهمنا بعد الذي أسلفنا إليك أن نبين لك معنى الجملة الشريفة: «إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف». فإليكَ:

أما لفظ القرآن فقد أشبعناه كلاماً في المبحث الأول. وأما الإنزال فقد استوفينا تحقيقاً في المبحث الثالث. وأما السبعة فقد علمت في الشاهد الثاني من الشواهد الماضية أن المراد بها حقيقتها وهي العدد المعروف في الآحاد بين الستة والثمانية. وأما الأحرف فجمع حرف، والحرف يطلق على معان كثيرة، أتى عليها صاحب القاموس إذ

يقول ما نصه: «الحرف من كل شيء طرفه، وشفيره، وحدُّه، ومن الجبل أعلاه المحدَّد، وواحد حروف التهجِّي، والناقة الضامرة أو المهزولة أو العظيمة، ومسيل الماء، وآرامٌ سودٌ ببلاد سليم. وعند النحاة ما جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل. ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَعۡبُدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ حَرۡفٖۖ﴾[1] أي وجهٍ واحد، وهو أن يعبده على السراء لا على الضراء. أو على شكٍّ، أو على غير طمأنينة من أمره، أي لا يدخل في الدين متمكِّناً. «ونزلَ القرآنُ على سبعةِ أحرُفٍ: سبعِ لغاتٍ من لغات العرب. وليس معناه أن يكون في الحرف الواحد سبعة أوجه وإن جاء على سبعة أو عشرة أو أكثر. ولكن معناه أنَّ هذه اللغات السبع متفرِّقةٌ في القرآن» اهـ بتصرف قليل. وهذه الإطلاقات الكثيرة تدلُّ على أنَّ لفظ الحرف من قبيل المشترَك اللفظي، والمشترَك اللفظيُّ يراد به أحدُ معانيه التي تعينها القرائن وتناسب المقام.

وأنسب المعاني بالمقام هنا في إطلاقات لفظ الحرف أنهُ الوَجه بالمعنى الذي سنقصه عليك، لا بالمعنى الذي ذهب إليه صاحب القاموس وغيره من أنه اللغة أو غيرها. فسيأتيك تفنيد هذه الآراء بعد.

ثم إن كلمة (عَلَى) في قوله ﷺ: «أنزلَ القرآنُ عَلَى سبعةِ أحرفٍ» تشير إلى أن المسألة على هذا الشرط من التوسعة والتيسير، أي أنزل القرآن موسعاً فيه على القارىء أن يقرأه على سبعة أوجه، يقرأ بأيِّ حرف أراد منها على البدل من صاحبه، كأنه قال: أنزل على هذا الشرط وعلى هذه التوسعة.

وليس المراد أن كل كلمة من القرآن تقرأ على سبعة أوجه؛ إذاً لقال ﷺ «إنَّ هذا القرآن أنزلَ سبعةَ أحرفٍ» بحذف لفظ (على). بل المراد ما علمت من أن هذا القرآن أنزل على هذا الشرط وهذه التوسعة، بحيث لا تتجاوز وجوه الاختلاف سبعة أوجه، مهما كثر ذلك التعدُّد والتنوُّع في أداء اللفظ الواحد، ومهما تعدَّدت القراءات وطرقها في الكلمة الواحدة. فكلمة ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ۝٤﴾[2] التي ورد أنها تقرأ بطرقٍ تبلغ السبعة أو العشرة، وكلمة ﴿وَعَبَدَ ٱلطَّٰغُوتَۚ﴾[3] التي ورد أنها تقرأ باثنتين وعشرين

(١) سورة الحج، الآية: ١١.
(٢) سورة الفاتحة، الآية: ٤.
(٣) سورة المائدة، الآية: ٦٠.

قراءة، وكلمة ﴿أُفٍّ﴾ التي أوصل الرماني لغاتها إلى سبع وثلاثين لغة، كل أولئك وأشباه أولئك، لا يخرج التغاير فيه على كثرته عن وجوه سبعة.

الوجوه السبعة في المذهب المختار

بقي علينا أن نتساءل: ما هي تلك الوجوه السبعة التي لا تخرج القراءاتُ عنها مهما كثرتْ وتنوَّعتْ في الكلمة الواحدة؟

هنا يحتدمُ الجدال والخلاف، ويكثر القيل والقال.

والذي نختاره ـ بنور الله وتوفيقه ـ من بين تلك المذاهب والآراء هو ما ذهب إليه الإمام أبو الفضل الرازي في اللوائح إذ يقول: الكلام لا يخرج عن سبعة أحرف في الاختلاف:

الأول: اختلاف الأسماء من إفراد، وتثنية، وجمع، وتذكير، وتأنيث.

الثاني: اختلاف تصريف الأفعال من ماضٍ، ومضارع، وأمر.

الثالث: اختلاف وجوه الإعراب.

الرابع: الاختلاف بالنقص والزيادة.

الخامس: الاختلاف بالتقديم والتأخير.

السادس: الاختلاف بالإبدال.

السابع: اختلاف اللغات «يريد اللهجات» كالفتح والإمالة، والترقيق والتفخيم، والإظهار والإدغام، ونحو ذلك اهـ، غيرَ أن النقل كما ترى لم يشفعْ بتمثيل فيما عثرنا.

ويمكن التمثيل للوجه الأول منه وهو اختلاف الأسماء؛ بقوله سبحانه: ﴿وَٱلَّذِينَ هُمْ لِأَمَٰنَٰتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَٰعُونَ ۝٨﴾[1] قرىء هكذا: «لأَمَانَاتِهِمْ» جمعاً وقرىء «لأَمَانَتِهِمْ» بالإفراد.

ويمكن التمثيل للوجه الثاني وهو اختلاف تصريف الأفعال بقوله سبحانه: ﴿فَقَالُواْ رَبَّنَا بَٰعِدْ بَيْنَ أَسْفَارِنَا﴾[2] قرىء هكذا بنصب لفظ «ربنا» على أنه منادى وبلفظ

(١) سورة المؤمنون، الآية: ٨.

(٢) سورة سبأ، الآية: ١٩.

«بَاعِدْ» فعل أمر، وبعبارة أنسب بالمقام «فعل دعاء». وقرىء هكذا: «ربُّنَا بَعَّدَ» برفع «رب» على أنه مبتدأ وبلفظ «بعد» فعلاً ماضياً مضعف العين جملته خبر.

ويمكن التمثيل للوجه الثالث، وهو اختلاف وجوه الإعراب، بقوله سبحانه: ﴿وَلَا يُضَآرَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ﴾[1] قرىء بفتح الراء وضمها، فالفتح على أن «لا» ناهية، فالفعل مجزوم بعدها، والفتحة الملحوظة في الراء هي فتحة إدغام المثلين. أما الضمُّ فعلى أنَّ «لا» نافية، فالفعل مرفوع بعدها.

ومثل هذا المثال، قوله سبحانه: ﴿ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ ۝١٥﴾[2] قرىء برفع لفظ «المجيد» وجره. فالرفع على أنه نعت لكلمة «ذو»، والجرُّ على أنه نعت لكلمة «العرش».

فلا فرق في هذا الوجه بين أن يكون اختلاف وجوه الإعراب في اسم أو فعل كما رأيت. ويمكن التمثيل للوجه الرابع: وهو الاختلاف بالنقص والزيادة. بقوله سبحانه: ﴿وَمَا خَلَقَ ٱلذَّكَرَ وَٱلْأُنثَىٰٓ ۝٣﴾[3] قرىء بهذا اللفظ. وقرىء أيضاً «والذكرِ والأنثى» بنقص كلمة «ما خلقَ».

ويمكن التمثيل للوجه الخامس ـ وهو الاختلاف بالتقديم والتأخير ـ بقوله سبحانه: ﴿وَجَآءَتْ سَكْرَةُ ٱلْمَوْتِ بِٱلْحَقِّ﴾[4] وقرىء «وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْحَقِّ بِالْمَوْتِ».

ويمكن التمثيل للوجه السادس ـ وهو الاختلاف بالإبدال ـ بقوله سبحانه: ﴿وَٱنظُرْ إِلَى ٱلْعِظَامِ كَيْفَ نُنشِزُهَا﴾[5] بالزاي وقرىء «نُنْشِرُها» بالراء، وكذلك قوله سبحانه: ﴿وَطَلْحٍ مَّنضُودٍ ۝٢٩﴾[6] بالحاء، وقرىء «وَطَلْعٍ» بالعين. فلا فرق في هذا الوجه أيضاً بين الاسم والفعل.

ويمكن التمثيل للوجه السابع ـ وهو اختلاف اللهجات ـ بقوله سبحانه: ﴿وَهَلْ

---

(١) سورة البقرة، الآية: ٢٨٢.
(٢) سورة البروج، الآية: ١٥.
(٣) سورة الليل، الآية: ٣.
(٤) سورة قَ، الآية: ١٩.
(٥) سورة البقرة، الآية: ٢٥٩.
(٦) سورة الواقعة، الآية: ٢٩.

﴿أَتَىٰكَ حَدِيثُ مُوسَىٰ ۝٩﴾[١] تقرأ بالفتح والإمالة في «أتى» ولفظ «موسى» فلا فرق في هذا الوجه أيضاً بين الاسم والفعل. والحرفُ مثلهما نحو ﴿بَلَىٰ قَٰدِرِينَ﴾[٢] قرىء بالفتح والإمالة في لفظ «بلى».

لماذا اخترنا هذا المذهب

وإنما اخترنا هذا المذهب لأربعة أمور:

أحدها: أنه هو الذي تؤيده الأدلة في الأحاديث العشرة الماضية وما شابهها.

ثانيها: أنه هو الراجح في تلك الموازين التي أقمناها شواهد بارزةً من تلك الأحاديث الواردة. فارجع النظر إليها، ولا داعي لإعادتها. أما المذاهب الأخرى فسترى أن التوفيق أخطأها في رعاية تلك الأدلة أو بعضها، وستطيش بين يديك في موازين هذه الشواهد قليلاً أو كثيراً.

ثالثها: أن هذا المذهب يعتمد على الاستقراء التام لاختلاف القراءات وما ترجع إليه من الوجوه السبعة، بخلاف غيره فإن استقراءه ناقص أو في حكم الناقص. فكلمة «أُف» التي أوصلها الرماني إلى سبع وثلاثين لغةً يمكن ردُّ لغاتها جميعاً إلى هذه الوجوه السبعة ولا تخرج عنها. وكذلك الاختلاف في اللهجات ـ وهو اختلافٌ شكليٌّ ـ يردُّ إليها ولا يخرج عنها. بخلاف الآراء الأخرى فإنه يتعذر أو يتعسر الرجوع بالقراءات كلها إليها. وليس من صواب الرأي أن يحصر النبي ﷺ الأحرف التي نزل عليها القرآن في سبعة ثم نترك نحن طرقاً في القراءات المروية عنه دون أن نردَّها إلى السبعة؛ لأن ذلك يلزمه أحد خطرين: فإما أن تكون تلك الطرق المقروء بها غير نازلة، وإما أن يكون هناحرف نازل وراء السبعة الأحرف التي نزل عليها القرآن، ويكون الحصر في كلام الرسول ﷺ غير صحيح. وكلا هذين خطأ عظيم وإثمٌ كبير.

رابعها: أن هذا الرأي لا يلزمه محذورٌ من المحذورات الآتية التي يستهدف لها الأقوال الأخرى، وسنزجيها إليك قريباً، فاصبر وما صبرك إلا بالله.

---

(١) سورة طه، الآية: ٩.

(٢) سورة القيامة، الآية: ٤.

الذين قالوا بهذا المذهب

ولا يعزبن عن بالك أن هذا المذهب قد اختاره في جملته فحول من العلماء، وقاربه كلَّ القرب مذهبُ الإمام ابن قتيبة، والمحقق ابن الجزري، والقاضي ابن الطيب كما يأتي:

ولا فرق بين آرائهم وبين هذا الرأي إلا اختلاف في طرق التتبع والاستقصاء، والتعبير والأداء. وسيظهر لك أن الرازي كان أهدَى منهم سبيلاً، وأكثر توفيقاً حتى لقد ذهب العلامة ابن حجر إلى أن مذهب الرازي هو مذهب ابن قتيبة بعد تنقيحه وتهذيبه، فقال ما نصه: «وقد أخذ (أي الرازي) كلام ابن قتيبة ونقحه» اهـ.

وقد اختار هذا المذهب أيضاً من المتأخرين بعض أعلام المحققين، كالعلامة المرحوم الشيخ الخضري الدمياطي والعلامة المرحوم الشيخ محمد بخيت المطيعي. لكن منهم من تغاضى عن الفروق الدقيقة التي بين الرازي ومذاهب أولئك الثلاثة الذي تشاركت آراؤهم في الجملة ومنهم من صرَّح بالإتِّحاد بين هذه المذاهب جميعاً وما شابهها، واعتبر الخلاف بينهما لفظيًّا فحسب.

لهذا ترى أن نسوق إليك في هذا المقام تلك المذاهب الثلاثة أيضاً، جمعاً بين المتشابهات من ناحية، وتمهيداً لتحقيق الفرق بينها وبين مذهب الرازي من ناحية أخرى، وزيادةً في تنوير المذهب المختار وغيره من ناحية ثالثة.

أما ابن قتيبة فيقول: إن المراد بالأحرف السبعة، الأوجهُ التي يقع بها التَّغايُر:

فأولها: ما تتغيَّر حركته، ولا يزول معناهُ ولا صورتُه، مثل ﴿وَلَا يُضَآرَّ كَاتِبٌ﴾[1] بفتح الراء وضمها.

وثانيها: ما يتغيَّر بالفعل مثل: ﴿بَٰعِدَ﴾[2] «وَبَاعِدْ» بلفظ الطلب والماضي.

وثالثها: ما يتغيَّر باللفظ مثل «نُنْشِرُهَا» و﴿نُنشِزُهَا﴾[3] بالراء المهملة والزاي المعجمة.

---

(١) سورة البقرة، الآية: ٢٨٢.

(٢) سورة سبأ، الآية: ١٩.

(٣) سورة البقرة، الآية: ٢٥٩.

ورابعها: ما يتغيَّر بإبدال حرفٍ قريب المخرج مثل ﴿وَطَلْحٍ مَّنضُودٍ ۝٢٩﴾[١] وَطَلْعٍ مَنْضُودٍ».

وخامسها: ما يتغيَّر بالتقديم والتأخير مثل: ﴿وَجَآءَتْ سَكْرَةُ ٱلْمَوْتِ بِٱلْحَقِّ﴾[٢] «وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْحَقِّ بِالْمَوْتِ».

وسادسها: ما يتغيَّر بالزيادة الزيادة والنقصان مثل: ﴿وَمَا خَلَقَ ٱلذَّكَرَ وَٱلْأُنثَىٰٓ ۝٣﴾[٣] وَالذكَرِ والأُنْثَى» بنقص لفظ «مَا خَلَقَ».

وسابعها: ما يتغيَّر بإبدال كلمةٍ بأُخرى مثل: ﴿كَٱلْعِهْنِ ٱلْمَنفُوشِ ۝٥﴾[٤] «وكالصُّوفِ الْمَنْفُوشِ».

وأما ابن الجزري فيقول: قد تتبعت صحيح القراءات وشاذَّها وضعيفها ومنكرها، فإذا هي يرجع اختلافها إلى سبعة أوجهٍ لا يخرج عنها:

١ ـ وذلك إما في الحركات فلا تغيُّر في المعنى والصورة نحو «البُخل» بأربعة أوجه «ويحسِب» بوجهين.

٢ ـ أو بتغيُّر في المعنى فقط نحو: ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ﴾[٥]. برفع لفظ آدم ونصب لفظ كلمات، وبالعكس.

٣ ـ وإما في الحروف بتغيُّر المعنى لا الصورة نحو «تَبْلُوَ وَتَتْلُوَ».

٤ ـ وعكس ذلك نحو «بَصْطَةً وَبَسْطَةً» ونحو: «الصِّراط والسِّراط».

٥ ـ أو بتغيُّرهما نحو: «فَامْضُوا، فَاسْعَوْا».

٦ ـ وإما في التقديم والتأخير نحو: ﴿فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ﴾[٦] بفتح ياء

---

(١) سورة الواقعة، الآية: ٢٩.
(٢) سورة قَ، الآية: ١٩.
(٣) سورة الليل، الآية: ٣.
(٤) سورة القارعة، الآية: ٥.
(٥) سورة البقرة، الآية: ٣٧.
(٦) سورة التوبة، الآية: ١١١.

المضارعة مع بناء الفعل للفاعل في إحدى الكلمتين، وبضمها مع بناء الفعل للمفعول في الكلمة الأخرى.

٧ ـ أو في الزيادة والنقصان نحو: «أوصَى، ووصَّى».

فهذه سبعة لا يخرج الاختلاف عنها.

وأما القاضي ابن الطيب فيقول فيما يحكيه القرطبي عنه: تدبَّرت وجوه الاختلافات في القراءة فوجدتها سبعاً:

١ ـ منها ما تتغيَّر حركتُه ولا يزول معناه ولا صورته. مثل: ﴿هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾[١] أي بإسكان القاف وضمها «وَيَضِيقُ صَدْرِي»، ﴿وَيَضِيقُ صَدْرِى﴾[٢] أي بإسكان القاف وضمها.

٢ ـ ومنها ما لا تتغيَّر صورته، ويتغيَّر معناه بالإعراب مثل: ﴿رَبَّنَا بَٰعِدْ بَيْنَ أَسْفَارِنَا﴾[٣] و«بَاعَدَ» أي بصيغة الماضي والطلب.

٣ ـ ومنها ما تبقى صورته، ويتغيَّر معناه باختلاف الحروف، مثل قوله: «نُنشِرُهَا» ﴿نُنشِزُهَا﴾[٤] أي بالراء وبالزاي.

٤ ـ ومنها ما تتغيَّر صورته ويبقى معناه، مثل: ﴿كَٱلْعِهْنِ ٱلْمَنفُوشِ ۝٥﴾[٥] «وكالصُّوف المنفُوش».

٥ ـ ومنها ما يتغيَّر صورته ومعناه مثل: ﴿وَطَلْحٍ مَّنضُودٍ ۝٢٩﴾[٦] «وَطَلْعٍ مَنْضُودٍ».

٦ ـ ومنها التقديم والتأخير مثل: ﴿وَجَآءَتْ سَكْرَةُ ٱلْمَوْتِ بِٱلْحَقِّ﴾[٧]، «وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْحَقِّ بِالْمَوْتِ».

---

(١) سورة هود، الآية: ٧٨.
(٢) سورة الشعراء، الآية: ١٣.
(٣) سورة سبأ، الآية: ١٩.
(٤) سورة البقرة، الآية: ٢٥٩.
(٥) سورة القارعة، الآية: ٥.
(٦) سورة الواقعة، الآية: ٢٩.
(٧) سورة قَ، الآية: ١٩.

٧ ـ ومنها الزيادة والنقصان نحو: ﴿لَهُۥ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً﴾[١]. «وَلَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً أُنْثَى» أي بزيادة لفظ أنثى.

النسبة بين هذه المذاهب ومذهب الرازي

ويذهب بعض الجهابذة إلى القول بالاتحاد بين هذه المذاهب الثلاثة ومذهب الرازي، بل بينها جميعاً وبين ما يشابهها، ويجعل الخلاف بينها كلها لفظياً لا حقيقياً. وذلك تكلُّفٌ بعيدٌ فيما أرى، لأننا نلاحظ وجهاً كاملاً في كلام الرازيّ، لم يُنَوِّه به واحدٌ من أولئك الثلاثة. فهو فضلاً عن أنه أدمج وجوههم السبعة في وجوهٍ ستة بطريقته الدقيقة، نجده قد عقد الوجه السابع لاختلاف اللهجات، كالفتح والإمالة والترقيق، والتفخيم ونحو ذلك.

على حين أننا ما رأينا واحداً من أولئك الأعلام الثلاثة عرض لهذا النوع من الاختلاف. بل وجدنا في كلامهم ما جعلهم يهملون هذا الوجه عن قصد وعمد.

فهذا ابن قتيبة يقول: «وأما نحو اختلاف الإظهار والإدغام. والروم والإشمام، والتخفيف والتسهيل ونحو ذلك، فهذا ليس من الاختلاف الذي يتنوَّع في اللفظ والمعنى، لأن هذه الصفات المتنوعة في أدائه، لا تخرجه عن أن يكون لفظاً واحداً» اهـ.

ولكني أرى أن هذا العذر الذي قدَّمه ابن قتيبة لإهمال هذا الوجه، لا يُسَوِّغ ذلك الإهمال. فإن المسألة ليست مسألة أسماء وعناوين يترتَّب عليها أن اختلاف اللهجات في اللفظ الواحد تخرجه عن أن يكون واحداً أو لا تخرجه، بل المسألة مسألة رعاية أمرٍ واقعٍ تختلف به القراءات فعلاً ويمكن أن يكون مثار النزاع السابق الذي دبَّ بين الصحابة في اختلاف القراءات، كما يمكن أن يكون أيضاً مثاراً للنزاع في كل عصر ومصر بين القراء، إذا لم يعلموا أن الجميع من عِداد الحروف السبعة التي نزل عليها القرآن. وذلك لأن تحريف القرآن يحرم بما يَمَسُّ صورته وطريق أدائه وكيفية لهجاته، كما يحرم بما يَمَسُّ جوهره وتغيير حروفه وكلماته وحركاته وترتيبه.

---

(١) سورة صٓ، الآية: ٢٣.

أمر آخر: هو أن التيسير على الأمّة ـ وهي الحكمة البارزة في نزول القرآن على سبعة أحرف ـ لا يتحقق على الوجه الأكمل إلا بحسبان هذا الوجه الذي نوَّه به الرازي؛ وهو اختلاف اللهجات. بل هذا قد يكون أولى بالحسبان وأحرى بالرعاية في باب التخفيف والتيسير؛ لأنه قد يسهل على المرء أن ينطق بكلمة من غير لغته في جوهرها، ولا يسهل عليه أن ينطق بكلمة من غير لغته نفسها بلهجة غير لهجته، وطريقة في الأداء غير طريقته. ذلك لأن الترقيق والتفخيم، والهمز والتسهيل، والإظهار والإدغام؛ والفتح والإمالة، ونحوها، ما هي إلا أمورٌ دقيقة، وكيفياتٌ مُكْتَنَفَةٌ بشيء من الغموض والعسر في النطق على من لم يتعوَّدها ولم ينشأ عليها.

واختلاف القبائل العربية فيما مضى، كان يدور على اللهجات في كثير من الحالات. وكذلك اختلاف الشعوب الإسلامية وأقاليم الشعب الواحد منها الآن، يدور في كثير من الحالات أيضاً على اختلاف اللهجات.

وإذن فتخفيف الله على الأمة بنزول القرآن على سبعة أحرف، لا يتحقق إلا بملاحظة الاختلاف في هذه اللهجات. حتى إن بعض العلماء جعل الوجوه السبعة منحصرة في اللهجات لا غير، كما يأتي.

قال الإمام ابن قتيبة نفسه في كتاب المشكل ما نصُّه: «فكان من تيسير الله تعالى أن أمر نبيَّه ﷺ أن يُقْرِئَ كل أمة (لعله يريد بالأمّة القبيلة) بلغتهم، وما جرت به عادتهم، فالهُذَليُّ يقرأ «عَتَّى حينٍ» يريد «حَتَّى حينٍ» هكذا يلفظ بها ويستعملها (أي يقلب الحاء عيناً في النطق). الأسدي يقرأ «يِعْلَمُونَ، وَنِعْلَمُ، وَتِسْوَدُّ وُجُوهٌ، أَلَمْ إِعْهَدْ» بكسر حروف المضارعة في ذلك كله، والتميمي يهمز، والقرشي لا يهمز. والآخر يقرأ «قِيلَ لَهِمْ، وَغِيضَ الْمَاءُ» بإشمام الضم مع الكسر و«بِضَاعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا» بإشمام الكسر مع الضم. و«مَا لَكَ لاَ تَأْمَنَّا» بإشمام الضم مع الإدغام.

ثم قال ابن قتيبة أيضاً: «ولو أراد كل فريق من هؤلاء أن يزول عن لغته وما جرى عليه اعتياده، طفلاً ويافعاً وكهلاً، لاشتدَّ ذلك عليه، وعظمت المحنة فيه، ولا يمكن إلا بعد رياضةٍ للنفس طويلة، وتذليلٍ للسان، وقطع للعادة. فأراد الله برحمته ولطفه، أن يجعل لهم مُتَّسَعاً في اللغات، وَمُتَصَرَّفاً في الحركات، كتيسيره عليهم في الدين» اهـ. فأنت تراه قد اعتبر اللهجات وطرق الأداء صراحةً في هذه الكلمات.

وكذلك نجد العلامة ابن الجزري، يعترف بهذا الاختلاف في اللهجات، ويقول ما نصُّه: وهذا يقرأ «عَلَيْهُمْ، وَفِيهُمْ» بضم الهاء، والآخر يقرأ «عَلَيْهِمُو، وَمِنْهُمُو» بالصلة. وهذا يقرأ «قَدَ أفلَحَ، وَقُلُ أوحِيَ، وَإِذَا خَلَوا ألَى شَيَاطِينِهِمْ» بالنقل، والآخر يقرأ «مُوسَى، وَعِيسَى» بالإمالة. وغيره يُلطِّفُ. وهذا يقرأ «خبيراً بصيراً» بترقيقُ الراء، والآخر يقرأ «الصَّلاة، والطَّلاق» بالتفخيم، إلى غير ذلك» اهـ.

ولكن من العجب العاجب أن هذين الإمامين الجليلين، اللَّذَيْنَ اعترفا صراحة باختلاف اللهجات وطرق الأداء على هذا الوجه، فاتهما أن ينظماه في سلك الوجوه السبعة التي نزل بها القرآن تيسيراً على الأمة. والعصمة لله وحده.

فالأحقُّ والأدقُّ ما ذهب إليه الرازي!

ولعل هذه الدقة، وهذا الشمول الذي وُفِّق إليه الرازي في الوجوه السبعة هو التنقيح الذي نَوَّه به ابن حجر، إذ قال: «وقد أخذ (أي الرازي) كلام ابن قتيبة ونقَّحه». وليس معناه الاتحاد بينهما، لما علمت من وضوح الفرق؛ وأن كلام الرازي أعمُّ من كلام أولئك الثلاثة عموماً مطلقاً.

دفع الاعتراضات الواردة على هذا المذهب

اعترض على هذا المذهب وما قاربه من مذهب ابن قتيبة وابن الجزري وابن الطيب بجملة اعتراضات نقَدِّمُهَا إليك، ثم نفَنِّدُهَا بين يديك، فيما يأتي:

الاعتراض الأول: يقولون: إن هذا القول مع اختلاف قائليه في بيانه، لم يذكر واحد منهم دليلاً إلا أنه تتبَّع وجوه الاختلاف في القراءة، فوجدها لا تخرج عن سبعة. وهذا لا ينهض دليلاً لأيِّ واحدٍ منهم على أنَّ المراد بالأحرف السبعة الأوجهُ التي تختلف فيها القراءة.

ونجيب أولاً: بأن هذا المذهب الذي اخترناه لم نختلف ولم نتردَّد في بيانه.

ثانياً: أنا أيَّدْنَاهُ بعدَّة أدلّة لا بدليل واحد.

ثالثاً: أنا لا نسلم كون تتبُّع وجوه الاختلاف في القراءة لا يصلح دليلاً لبيان الأحرف السبعة بهذه الوجوه السبعة. كيف؟ والاستقراءُ التام دليلٌ من جملة الأدلة التي

يحترمها المنطق القديم والمنطق الحديث، ما دام مستوفياً لشروطه الثلاثة التي أولها أن تكون القضية الاستقرائية متضمنة حكماً حقيقياً، وثانيها: أن تكون كلية حقيقية أي موضوعها كليًّا حقيقيًّا صادقاً على ما وجد من أفراده فيما مضى، وما هو موجود في الحال، وما يمكن أن يوجد في المستقبل. وثالثها: أن يكون الوصول إلى القضية الاستقرائية بواسطة الملاحظة والتجربة.

ولا ريب أن الوجوه السبعة التي ذكرها أبو الفضل الرازي تحقق في استقرائها الشروط الثلاثة، لأن الرازي لاحظ كل وجوه الاختلاف فوجدها لا تخرج عن هذه السبعة، ثم أصدر بعد هذا الاستقراء التام حكماً حقيقيًّا بأنه لا معنى لهذه الأحرف السبعة في الحديث الشريف سوى تلك الأوجه السبعة. وهو حُكْمٌ يقوم على قضيةٍ كليّة سالبة كما ترى.

الاعتراض الثاني: يقولون: إن طريق تتبُّع أبي الفضل الرازي، وابن قتيبة، وابن الجزريّ، وابن الطيب، يخالف بعضها بعضاً. وهذا يدلُّ على أنه يمكن الزيادة على سبعة وجوه.

ونجيب: بأن مجرد الاختلاف في طرق استقراء هؤلاء الأئمة لا يلزم منه إمكان الزيادة على سبعة في مذهب كل منهم. إنما يلزم ذلك من كان استقراؤه ناقصاً دون من كان استقراؤه تاماً. وقد أثبتنا أمامك أن استقراء الرازي تامٌّ مستوفٍ لجميع شروط الاستنتاج. ولا يضيره أن يسلك في طريقة استقرائه سبيلاً لم يسلكها مخالفوه، فلكل إنسان أن يختار في استقرائه ما شاء من الطرق التي يراها أصوب وأقرب، ما دام ملتزماً لشرائط إنتاجه. وإذا كان غيره قد وقع في نقصٍ من تتبُّعه واستقصائه، فلا يضير ذلك مذهب الرازي القائم على الاستقراء التام في قليلٍ ولا كثير: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾[1].

الاعتراض الثالث: يقولون: إنك قد علمت أن الزيادة إلى سبعة أحرف كان الغرض منها الرخصة، وأكثر الأمة يومئذٍ أُمِّيٌّ لا يكتب ولا يعرف الرسم، وإنما كانوا يعرفون الحروف ومخارجها فحسب، والرخصة ليست ظاهرة في قراءة الفعل المبني

(١) سورة الأنعام، الآية: ١٦٤.

للمجهول أو للمعلوم، أو في إبدال حركة بأخرى؛ أو حرف بآخر، أو تقديم وتأخير، فإن القراءة بأحدها لا توجب مشقةً، يسأل النبي ﷺ المعافاة منها ويقول: «إن الأُمَّةَ لا تُطِيقُ ذلكَ»، ويطلب التيسير على الأمة بإبدال حرف أو تغيير فعل من المضيِّ إلى الأمر، أو من البناء للمعلوم إلى البناء للمجهول هذا لا تفيده الروايات السابقة ولا تدلُّ عليه.

ونجيب: بأنا لا نسلم خفاء الرخصة في قراءة الفعل المبني للمجهول أو للمعلوم أو في إبدال حركة بأخرى، أو حرف بآخر، أو تقديم وتأخير. كيف؟ والرخصة في ذلك ظاهرة أيضاً. بل هي ظاهرة فيما كان دونها وهو اختلاف اللهجات مع بقاء الكلمة، والحرف، والحركة، والترتيب بين الكلمات والحروف. وهذا نشاهده نحن ونحسُّه في تيسُّر أو تعسُّر بعض صفات الحروف على بعض الناس في النطق، دون صفات أُخرى. فالبعض يسهل عليه التفخيم دون الترقيق، أو الفتحة دون الإمالة، أو الإظهار دون الإدغام، والبعض يصعب عليه ذلك ويسهل عكسه. فكيف إذا تغيَّرت الكلمات أو الحروف أو الحركات أو الترتيب؟

الاعتراض الرابع: يقولون: إنه لا يُتَصَوَّرُ وجود أوجه الخلاف في القراءات المذكورة في كلمة واحدة، حتى يكون ذلك تيسيراً وتخييراً كما تقدم. وإن أرادوا أن ذلك متفرقٌ في القرآن جميعه كالقائل باللغات السبع المتفرقة في القرآن لم يكن ثَمَّةَ رُخصَةٌ ولا اختلافٌ بين الصحابة.

ونجيب: بأن هذا الاعتراض مَبْنِيٌّ من أساسه على غفلة عن حقيقة هذا المذهب المختار وأشباهه، لأنه عبارة عن وجود سبعة إليها ترجع جميع اختلافات في القراءة دون أن تلتزم هذه الوجوه السبعة في الكلمة الواحدة، ودون أن يقال إنها موزَّعةٌ أشتاتاً على أبعاض القرآن. وإذاً فالرخصةُ متحققةٌ، بل لا تتحقق على الوجه الأكمل إلا بهذا القول. وماذا عسى أن يبقى من التيسير والتخفيف وقد جمعت هذه الوجوهُ كلَّ اختلاف في القراءات متواترها وصحيحها وضعيفها وشاذِّها بكل طريق من طرق الاختلاف حتى ولو كان في اللهجات، ولو وصلت لغات الكلمة إلى سبع وثلاثين، كما أسلفنا في كلمة «أبٍ» حكاية عن الرماني.

الاعتراض الخامس: يقولون: إن الرخصة قد وقعت، وأكثرهم يومئذٍ لا يكتب ولا يعرف الرسم، وإنما كانوا يعرفون الحروف ومخارجها.

وأجيب: باحتمال أن يكون الانحصار المذكور وقع اتفاقاً، وإنما أُطْلِعَ عليه بالاستقراء.

والأَقْعَدُ من هذا في الجواب أن يقال: إن الانحصار المذكور عُرف بطريق الاستقراء التام، وهو دليل من الأدلة القاطعة كما تقدَّم الكلام عليه جواباً عن اعتراضٍ سابق. وكون الرخصة وقعت وأكثرهم أُميون، لا يقدح في بيان الحروف السبعة المذكورة، لأن الحاجة لم تكن ماسَّة إلى تحديد معنى الأحرف السبعة بهذا الوصف العنواني التي اعتبرت به تلك الوجوه سبعة فحسبهم أن يعلموا أن وجوه الاختلاف بينهم سبعة وجوه، ولا يضيرهم ألاَّ يستطيعوا الْعَنْوَنَةَ عنها بما نُعَنْوِنُ نحن، ما داموا يعرفون السبعة تطبيقاً في جميع مفردات القرآن، وما داموا يُعَوِّلُونَ في القراءة على تلقِّيهم عن رسول الله ﷺ الذي يؤمنون بأنه لا يغادر في إبلاغ القرآن وجهاً من وجوهه السبعة. ونظير ذلك أنهم كانوا لا يعرفون تلك العناوين والأسماء والقوانين التي تَتَّصِلُ بالإعراب والبناء، ولكنهم كانوا يعرفون أكثرَ منا كيف ينطقون نطقاً صحيحاً فصيحاً منطبقاً عليه ما عرفنا نحن بعدُ من تلك الأسماء والقواعد المتصلة بالإعراب والبناء.

بقاء الأحرف السبعة في المصاحف

ننتقل بك إلى نقطة أخرى: هل الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن الكريم لها وجودٌ في المصاحف العثمانية؟

ذهب جماعة من الفقهاء: والقرَّاء والمتكلمين إلى أنَّ جميع هذه الأحرف موجودةٌ بالمصاحف العثمانية.

واحتجوا بأنه لا يجوز للأُمة أن تهمل نقل شيء منها، وأن الصحابة أجمعوا على نقل المصاحف العثمانية من الصحف التي كتبها أبو بكر، وأجمعوا على ترك ما سوى ذلك. ومعنى هذا أن الصحف التي كانت عند أبي بكر جمعت الأحرف السبعة ونقلت منها المصاحف العثمانية بالأحرف السبعة كذلك.

وذهب جماهير العلماء من السلف والخلف وأئمة المسلمين إلى أن المصاحف العثمانية مشتملة على ما يحتمله رسمها من الأحرف السبعة فقط، جامعة للعرضة الأخيرة التي عرضها النبي ﷺ على جبريل متضمنة لها.

وذهب ابن جرير الطبري: ومن لفَّ لفَّه إلى أن المصاحف العثمانية لم تشتمل إلا على حرف واحد من الحروف السبعة، وتأثروا في هذا الرأي بمذهبهم في معنى الحروف السبعة، وما التزموه فيه من أن هذه السبعة كانت في صدر الإسلام أيام الرسول ﷺ، وخلافة أبي بكر وعمر وصدر من خلافة عثمان. ثم رأت الأمة بقيادة عثمان أن تقتصر على حرف واحد من السبعة جمعاً لكلمة المسلمين فأخذت به وأهملت كلَّ ما عداه من الأحرف الستة، ونسخ عثمان المصاحف بهذا الحرف الذي استبقتهُ الأمة وحده. وسيأتي بيان هذا المذهب وما ورد عليه من توهين.

والتحقيق أن القول باشتمال المصاحف العثمانية على الأحرف السبعة كلها أو بعضها، يتوقف على أمرين: أحدهما تحديد المراد من الأحرف السبعة، وثانيهما الرجوع إلى ما هو مكتوبٌ وماثلٌ بتلك المصاحف في الواقع ونفس الأمر.

ولقد أسلفنا لك ما اخترناه في تحديد المراد من الأحرف السبعة، وأنها الأوجه التي يرجع إليها كل اختلافٍ في القراءات، سواء منها ما كان صحيحاً وشاذًّا ومنكراً وأنها تنحصر في سبعة على ما ذكره الرازي الذي حالفه التوفيق في الدقَّة والاستقراء التام.

ونحن إذا رجعنا بهذه الأوجه السبعة إلى المصاحف العثمانية وما هو مخطوط بها في الواقع ونفس الأمر، نخرج بهذه الحقيقة التي لا تقبل النقض، ونصل إلى فصل الخطاب في هذا الباب، وهو أن المصاحف العثمانية قد اشتملت على الأحرف السبعة كلها، ولكن على معنى أن كل واحد من هذه المصاحف اشتمل على ما يوافق رسمه من هذه الأحرف كلاًّ أو بعضاً. بحيث لم تخلُ المصاحفُ في مجموعها عن حرفٍ منها رأساً.

ولنبين ذلك في المذهب الذي اخترناه:

أما الوجه الأول: منه وهو اختلاف الأسماء إفراداً وجمعاً الخ نحو قوله سبحانه: ﴿ وَٱلَّذِينَ هُمْ لِأَمَٰنَٰتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَٰعُونَ ﴿٨﴾ ﴾[1] المقروءة بجمع الأمانة وإفرادها، فقد اشتمل عليهما المصحف إذ كان الرسم العثماني فيه هكذا:

---

(١) سورة المؤمنون، الآية: ٨.

«لأمتهم» برسم المفرد في الحروف ولكن عليها ألف صغيرة لتشير إلى قراءة الجمع وغير منقوطة ولا مشكولة.

وأما الوجه الثاني: وهو اختلاف تصريف الأفعال نحو قوله سبحانه: ﴿يَعْكُفُونَ عَلَىٰٓ أَصْنَامٍ لَّهُمْ﴾[١] المقروءة بكسر الكاف وضمها في الفعل، فقد وافقت كلتا القراءتين رسم المصحف العثماني أيضاً، لأن هيكل الفعل واحد في الخط لا يتغير في كلتا القراءتين، والمصحفُ العثماني لم يكن معجماً ولا مشكولاً.

وأما الوجه الثالث: وهو اختلاف وجوه الإعراب كقراءة ﴿وَلَا يُضَآرَّ كَاتِبٌ﴾[٢] بفتح الراء وضمها، فإن الرسم يحتملها كالوجه السابق، وهو واضح.

وأما الوجه الرابع: وهو الاختلاف بالنقص والزيادة، فمنه ما يوافق الرسم في بعض المصاحف نحو قوله سبحانه في سورة التوبة: ﴿وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ﴾[٣] وقرىء «تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا» بزيادة لفظ «مِنْ» وهما قراءتان متواترتان وقد وافقت كلتاهما رسم المصحف، بيدَ أن ذات الزيادة توافق رسم المصحف المكي لأن لفظ «مِنْ» ثابتة فيه. أما حذفها فإنه يوافق رسم غير المصحف المكي حيث لم تثبت فيه، أي في غير المصحف المكي. ومن هذا الوجه ما لا يوافق رسم المصحف بحال من الأحوال نحو قوله سبحانه: ﴿وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا ۝٧٩﴾[٤] وقرأ ابن عباس هكذا «يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ صَالِحَةٍ غَصْباً» بزيادة كلمة «صَالِحَةٍ» فإن هذه الكلمة لم تثبت في مصحف في المصاحف العثمانية، فهي مخالفة لخط المصحف، وذلك لأن هذه القراءة وما شاكلها منسوخةٌ بالعرضة الأخيرة أي عرض القرآن من النبيّ ﷺ على جبريل آخر حياته الشريفة. ويدلُّ على هذا النسخ إجماع الأمة على ما في المصاحف. فتلخص مما ذكرنا أن بعض هذا الوجه الرابع اشتملت عليه المصاحف، وبعضه لم تشتمل عليه، لأنه نسخ.

وأما الوجه الخامس: وهو الاختلاف بالتقديم والتأخير، فهو مثل سابقه. منه ما

---

(١) سورة الأعراف، الآية: ١٣٨.
(٢) سورة البقرة، الآية: ٢٨٢.
(٣) سورة التوبة، الآية: ١٠٠.
(٤) سورة الكهف، الآية: ٧٩.

هو موافق لرسم المصحف نحو قوله سبحانه في سورة التوبة: ﴿فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ وَعْدًا عَلَيْهِ حَقًّا﴾[١] قرىء الفعل بالبناء للفاعل في الأول، وللمفعول في الثاني، وقرىء بالعكس، وهما قراءتان متواترتان، ولا يخالف شيء منهما رسم المصحف. ومنه ما خالف رسم المصحف نحو قوله سبحانه: ﴿وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْمَوْتِ بِالْحَقِّ﴾[٢] وقرىء «وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْحَقِّ بِالْمَوْتِ» فإن هذه القراءة الثانية لا يحتملها رسم المصحف وإن كانت منقولة عن أبي بكر الصديق، وطلحة بن مطرف، وزين العابدين رضي الله عنهم لكنها لم تتواتر، فهي منسوخة بالعرضة الأخيرة، وبإجماع الصحابة على المصحف العثماني، فلا يجوز القراءة بها بخلاف القراءة الأولى لأنها وافقت خط المصحف، واستقرّت القراءة بها دون نسخ. ومثل ذلك قوله سبحانه: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ ۝١﴾[٣] وقرىء «إِذَا جَاءَ فَتْحُ الله والنصْرُ» فالأولى هي التي وافقت الرسم. والثانية لم توافقه فهي منسوخة أيضاً لما ذكرنا.

وأما الوجه السادس: وهو الاختلاف بالإبدال، فقد وافق بعضه رسم المصحف وخالفه البعض أيضاً. مثال ما وافق الرسم قوله سبحانه: ﴿إِن جَآءَكُمْ فَاسِقٌۢ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوٓا۟﴾[٤] وقرىء «فَتَثَبَّتُوا» وهما قراءتان متواترتان. وتوافق كلتاهما رسم المصحف. ومثال الثاني قراءة «إِذَا نُودِيَ لِلصَّلاةِ مِنْ يَوْمِ الجُمُعَةِ فَامْضُوا إلى ذِكْرِ الله» وقراءة «وَتَكُونُ الجِبَالُ كالصُّوفِ المَنْفُوشِ» فإنهما مخالفتان لرسم المصحف وذلك لنسخهما بالعرضة الأخيرة أيضاً، واستقرار الأمر على ما وافق الرسم منه، وهو قراءة ﴿فَٱسْعَوْا۟ إِلَىٰ ذِكْرِ ٱللَّهِ﴾[٥] وقراءة ﴿كَٱلْعِهْنِ ٱلْمَنفُوشِ ۝٥﴾[٦].

وأما الوجه السابع: وهو الاختلاف بسبب تباين اللهجات فيوافق رسم المصحف موافقة تامة. لأنه اختلافٌ شكلي لا يترتب عليه تغيير جوهر الكلمة، وهو ظاهر. وتجد

---

(١) سورة التوبة، الآية: ١١١.
(٢) سورة ق، الآية: ١٩.
(٣) سورة النصر، الآية: ١.
(٤) سورة الحجرات، الآية: ٦.
(٥) سورة الجمعة، الآية: ٩.
(٦) سورة القارعة، الآية: ٥.

شواهد كثيرةً في خط المحصف تدلُّ على بعض هذا النوع من الاختلاف نحو ﴿ وَهَلْ أَتَىٰكَ حَدِيثُ مُوسَىٰ ۝٩ ﴾[1] فإنها رسمت هكذا بياء في الفعل بعد التاء، وبقلب ألف موسى ياء، ومن غير شكلٍ ولا إعجام.

٩ ـ الأقوال الأخرى ودفعها

وهاكَ معرضاً عاماً تشهد فيه الآراء الأخرى بما لها وما عليها. رأينا من واجبنا أن نسوقها إليك ثم نوهنها بين يديك؛ كيلا يكون منها حجر عثرة في طريقك إلى ما اخترناه وأيدناه.

القول الأول

إن هذا الحديث مشكل لا سبيل إلى معرفة معناه المقصود وشبهته أن لفظ «أحرف» فيه، جمع حرف. والحرف مشترك لفظي بين معان كثيرة. والمشترك اللفظي لا يدري أيُّ معانيه هو المقصود؟

ويدفع هذا الرأي بأنا لا نسلم ما قاله على إطلاقه من أن المشترك اللفظي لا يُدرى أيُّ معانيه هو المقصود؟ بل المشترك اللفظي يدلُّ على معناه المقصود متى قامت قرينة تعين ذلك المعنى، تقول: نظرت بالعين المجردة، وشربت من عين زبيدة، ومعناهما واضحٌ غير مشكل، مع أن لفظ العين فيهما مشتركٌ لفظي، ولكن مدلوله يتعين في المثال الأول أن يكون جارحةَ الإنسان الباصرة، ومدلوله في المثال الثاني يتعين أن يكون تابعة الماء الجارية وذلك بقرينة لفظ نظرت في المعنى الأول، ولفظ شربت في الثاني.

وعلى هذا الباب جاء لفظ «أحرف» في الحديث الشريف، فإن سياق الروايات السابقة، يدلُّ على أن المراد بالحرف معنى من معانيه السابقة على التعيين وهو الوجه، وأن الأحرف هي الأوجه التي يرجع إليها الاختلاف في قراءة ألفاظ القرآن لا معانيه، وقد قام الدليل العقليُّ وهو الاستقراء التامُّ على أن هذه الوجوه سبعة كما أسلفنا فإياك أن تنسى، وتَذَكَّرْ الشاهد الثامن إن نفعت الذكرى.

---

(١) سورة طه، الآية: ٩.

القول الثاني

وإليه جنح القاضي عياض ومن تبعه: ـ أن لفظ السبعة في الحديث الشريف ليس مراداً به حقيقة العدد المعروف، إنما هو كنايةٌ عن الكثرة في الآحاد، كما أن السبعين تستعمل كنايةً عن الكثرة في العشرات، وكما أن السبعمائة تستعمل كناية على الكثرة في المئات.

ويدفع هذا بما قدَّمناه في الشاهد الثاني. فارجع إليه، واحرص عليه.

القول الثالث والرابع

أن المراد بالأحرف السبعة سبعُ قراءات. ويدفع بأنه إذا كان المراد بهذا أن كل كلمة من كلمات القرآن تقرأ سبع قراءات، فذلك ممنوع، لأنه لا يوجد في القرآن كلمةٌ تقرأ على سبعة أوجه إلا القليل. وإذا كان المراد أن غاية ما ينتهي إليه عدد القراءات في الكلمة الواحدة سبعة أحرف فهذا يصحُّ أن يكون قولاً رابعاً: كما قال السبكي، ثم هو غير مسلم أيضاً، لأن في كلمات القرآن ما يقرأ بطرق أكثر كما ورد أن كلمة «عَبَدَ الطَّاغُوتَ» تقرأ باثنين وعشرين وجهاً. وأن كلمة ﴿أُفٍّ﴾[1] فيها سبع وثلاثون لغة. وإذا كان المراد أن الاختلاف في القراءات لا يخرج عن سبعة أوجه فعلى صاحب هذا القول البيان، فإذا بيَّنها بالوجوه التي ذكرناها كان هذا القول متداخلاً معها، فلا يستقيم اعتباره قولاً مستقلاً برأسه. وبعض أكابر العلماء حاول أن يجعله متحداً مع القول الذي اخترناه وما أشبهه، ولكنك قد علمت ما فيه.

القول الخامس والسادس والسابع

ما نقلناه آنفاً عن ابن قتيبة، وعن ابن الجزري، وعن ابن الطيب. وقد بان لك هناك أن في ثلاثتها قصوراً عن أن تشمل جميع القراءات المتواترة، وإن كانت قريبة من القول المختار، ثم بينها تداخلٌ يتعذَّر أو يتعسر معه اعتبارها أقوالاً مستقلة.

القول الثامن

أن المراد بالأحرف السبعة وجوهٌ ترجع إلى كيفيَّة النطق بالتلاوة من إدغام

---

(١) سورة البقرة، الآية: ٢٠.

وإظهار، وتفخيم وترقيق، وإمالة وإشباع، ومد وقصر، وتشديد وتخفيف وتليين.

وهو مدفوعٌ: بأنه قد زاد فيما عدَّه على سبعة. وإذا أجاب بأن السبعة غيرُ مراد بها حقيقتها وأنها مثل في الكثرة فقد علمتَ ما فيه. ثم إن الأوجه التي ذكرها واحداً واحداً ترجع كلها إلى نوع واحد هو اختلاف اللهجات وكيفيات النطق وحدها، فلا تشمل القراءات التي ترجع إلى اختلاف نفس الألفاظ بالإبدال أو التقديم والتأخير، أو النقص والزيادة، ونحو ذلك. وفي هذا القصور ما فيه، على أكثر مما أسلفنا في ردِّ تلك الآراء القاصرة.

القول التاسع

وهو أن المراد بالأحرف السبعة أوجه من الألفاظ المختلفة في كلمة واحدة ومعنى واحد، وإن شئت فقل: سبع لغاتٍ من لغات العرب المشهورة في كلمة واحدة ومعنى واحد، نحو هلمَّ، وأقبلْ، وتعالَ، وعجلْ، وأسرعْ، وقصدي، ونحوي. فهذه ألفاظ سبعة معناها واحد هو طلب الإقبال. وهذا القول منسوبٌ لجمهور أهل الفقه والحديث منهم سفيان، وابن وهب، وابن جرير الطبري، والطحاوي. وحجتهم ما جاء في حديث أبي بكرة من قوله ﷺ «كلهَا شافٍ كافٍ ما لمْ تختمْ آيةُ عذابٍ برحمةٍ ولا آيةُ رحمةٍ بعذابٍ، نحو قولك: تعالَ وأقبل وهلمَّ، واذهبْ، وأسرعْ. وعجلْ». وما جاءَ في حديث أُبيّ بن كعب أنه كان يقرأ: ﴿كُلَّمَآ أَضَآءَ لَهُم مَّشَوْاْ فِيهِ﴾ «مَرُّوا فِيهِ، سَعَوْا فِيهِ» وما جاء عن ابن مسعود أنه كان يقرأ ﴿لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾[1] «أنْظُرُونَا، أَمْهِلُونَا، أَخِّرُونَا».

ويدفع هذا القول بوجوه: أحدها: أن ما ذكر في هذه الأحاديث ليس من قبيل حصر الأحرف السبعة فيها وفي نوعها وحده حتى يصح الاستدلال بها على ما ذهبوا إليه، بل هو ـ كما قال ابن عبد البر ـ من قبيل ضرب المثل للحروف التي نزل القرآن عليها، وأنها معانٍ متفقٌ مفهومها، مختلفٌ مسموعها، لا يكون في شيء منها معنى وضدُّه.

وكيف يكون المراد حصر الأحرف السبعة، فيما ذكروه؟ على حين أنه يرجع إلى بعض نوع واحد من أنواع الاختلاف، وهو إبدال كلمة بأخرى أعمّ من أن يكون بمرادفٍ

(١) سورة الحديد، الآية: ١٣.

أو غير مرادف. ولا ريب أن مذهبهم المذكور يتلخص في أنه إبدال كلمة بأخرى على شرط الترادف. وهذا بعض ذاك. فأين يذهبون بتلك الوجوه الأخرى وهي باقية إلى اليوم في القراءات المتواترة المكتوبة بين دفتي المصحف على ما بيناه في المذهب المختار؟ فقصر الحروف السبعة على بعض ذلك النوع وحده. فيه ما فيه من القصور الذي أوردنا عليه ما أوردنا في الأقوال السابقة القاصرة، بل القصور هنا أشدُّ وأفحش، لأنه يرجع إلى بعض نوعٍ واحدٍ لا إلى نوعٍ كامل، بلهَ أنواعٍ متعدِّدة!

ثانيها: أن أصحاب هذا المذهب ـ على جلالة قدرهم، ونباهة شأنهم ـ قد وضعوا أنفسهم في مأزقٍ ضيقٍ، لأن ترويجهم لمذهبهم، اضطرهم إلى أن يتورَّطوا في أمور خطرها عظيم، إذ قالوا إن الباقي الآن حرفٌ واحد من السبعة التي نزل عليها القرآن. أما الستة الأخر فقد ذهبت ولم يعد لها وجود ألبتة. ونسوا أو تناسوا تلك الوجوه المتنوعة القائمة في القرآن على جبهة الدهر إلى اليوم. ثم حاولوا أن يؤيِّدوا ذلك فلم يستطيعوا أن يثبتوا للأحرف الستة التي يقولون بضياعها نسخاً ولا رفعاً، وأسلمهم هذا العجز إلى وَرْطَةٍ أُخرى، هي دعْوَى إجماع على أن تَثَبُّتَ على حرف واحد، وأن تَرْفُضَ القراءة بجميع ما عداه من الأحرف الستة. وأنَّى يكونُ لهم هذا الإجماع ولا دليل عليه؟ هنالك احتالوا على إثباته بوَرْطَةٍ ثالثة، وهي القول بأن استنساخ المصاحف في زمن عثمان رضي الله عنه كان إجماعاً من الأمة على تركِ الحروف الستة والاقتصار على حرف واحد هو الذي نَسَخَ عثمانُ المصاحفَ عليه، مع أننا أثبتنا لك فيما مَرَّ بقاءَ الأحرف السبعة في المصاحف العثمانية حرفاً حرفاً، ومثَّلنا لذلك. وقُصَارَى ما استطاعوا أن يُسوِّغوا به مذهبهم وتَوَرُّطاتهم هذه، أن الأمة على عهد عثمان رضي الله عنه قد اختلف في قراءات القرآن إلى حَدٍّ جعلهم يتنازعون ويترامَوْن بتكفير بعضهم بعضاً، حتى خِيفَتِ الفتنة، فرأى الصحابة بقيادة خليفتهم الحكيم عثمان رضي الله عنه أن يُعالجوا المشكلة، ويُطْفئُوا الفتنة، بهذه الطريقة، من جمع الناس على حرف واحد، ونسخ المصاحف على حرف واحد، وإهمال كل ما عداه من الحروف والمصاحف المنسوخة عليها.

وهذا ـ لعمرك ـ استنادٌ مائِل، واحتجاجٌ باطل. فقد تنازع الناس على عهد الرسول ﷺ أيضاً في قراءات القرآن على حروف مختلفة، كما رأيت في الروايات

السابقة، ومع ذلك أقرّهم الرسول على هذه الحروف المختلفة، وقَرَّرَهَا فيهم، وحملهم على التسليم بها في أساليب متنوِّعة. وجعل ذلك هو الحلَّ الوحيد لمشكلتهم، والعلاج الناجع لنزاعهم. وأفهمهم أن تعدُّد وجوه القراءة إنما هو رحمةٌ من الله بهم، بل بالأمة كلها. وقرَّر في صراحة وهو يَسْأَل مولاه المزيدَ من عدد الحروف أنَّ الأمة لا تُطِيقُ حصرها في مَضِيق حرف واحد، وقال: «وإنَّ أُمَّتي لا تُطِيقُ ذلِكَ» إلى آخر ما عرفت. وأنت خبير بأن أمة محمد ﷺ باقيةٌ إلى يوم القيامة. وهي لا تطيق ذلك كما قرَّر رسولُها المعصوم الرحيم صوات الله وسلامه عليه كما نشاهد نحن الآن من أن بعض الألسنة في بعض الشعوب الإسلامية، لا يتيسَّر لها أن تُحسن النطق ببعض الحروف ولا ببعض اللَّهَجات دون بعض فكيف يسوغ للصحابة وهم خير القرون، أن يُغلقوا باب الرحمة والتخفيف الذي فتحه الله لأمة الإسلام، مخالفين في ذلك هَدْيَ الرسول عليه الصلاة والسلام في عمله للتخفيف بطلب تعدُّد الحروف، وعلاجه للنزاع بين المختلفين بتقرير هذا التعدُّد للحروف؟

ألا إن هذه ثُغْرَةٌ لا يمكن سدُّها، وثُلْمَةٌ يصعب جبرها، وإلا فكيف يوافق أصحاب رسول الله ﷺ على ضياع ستة حروف نزل عليها القرآن، دون أن يُبْقُوا عليها مع أنها لم تنسخ ولم ترفع؟ وعلى حين أن الرسول ﷺ قرَّر بقوله وفعله، أنه لا يجوز لأحد أيًّا كان، أن يمنع أحداً أيًّا كان، من القراءة بحرف من السبعة أيًّا كان. فقد صَوَّب قراءة كلّ من المختلفين، وقال لكلٍّ «هَكَذَا أُنْزِلَتْ» وضرب في صَدْر أُبيّ بن كعب حين استصعب عليه التسليم بهذا الاختلاف في القراءة؛ إلى آخر ما شرحنا في الشاهدين الثالث والخامس من الشواهد الماضية.

وقُصارىَ القول، أننا نَرْبَأُ بأصحاب رسول الله ﷺ أن يكونوا قد وافقوا أو فكَّروا، فضلاً عن أن يتآمروا على ضياع أحرف القرآن الستة دون نسخ لها. وحاشا عثمان رضي الله عنه أن يكون قد أقدم على ذلك وتزعَّمه!

وكيف ينسب إليه هذا؟ والمعروف أنه نسخ المصاحف من الصحف التي جمعت على عهد أبي بكر رضي الله عنه قبل أن يدبَّ النزاع في أقطار الإسلام بسبب اختلاف حروف القراءة في القرآن. فكانت تلك الصحف محتملةً للأحرف السبعة جميعاً، وموافقةً لها جميعاً، ضرورةَ أنه لم يحدثْ وقتئذٍ من النزاع والشقاق ما يدعو إلى

الاقتصار على حرف واحد في رأيهم. ولم يثبت أن الصحابة تركوا من الصحف المجموعة على عهد أبي بكر حرفاً واحداً فضلاً عن ستة حروف ولو كان ذلك لنُقِلَ إلينا متواتراً؛ لأنه مما تتوافر الدواعي على نقله تواتُراً.

ثم كيف يفعل عثمان رضي الله عنه ذلك وهو الذي عرف أن علاج الرسول لمثل هذا النوع الذي دبَّ في زمانه، كان بجمع الناس وتقريرهم على الحروف السبعة، لا بمنعهم عنها كلاًّ ولا بعضاً.

ثم كيف يفعل عثمان ذلك، وتوافقه الأُمة، ويتم الإجماع؟ ثم يكون خلافٌ في معنى الأحرف السبعة مع قيام هذا الإجماع؟ أي كيف تُجمع الأمةُ على ترك ستة أحرف وإبقاء حرف واحد ثم يختلف العلماء في معنى الأحرف السبعة على أربعين قولاً، ويكادون يتَّفقون ـ رغم خلافهم هذا ـ على أن الأحرف السبعة باقية، مع أن الإجماع حجةٌ عند المسلمين، وبه ينجلي ظلامُ الشكِّ عن وجه اليقين!!

ولنفرض جدلاً أن نزاع المسلمين في أقطار الأرض أيامَ خلافه عثمان رضي الله عنه، قضى عليه أن يَجمع المسلمين على حرف واحد في القراءة، فلماذا لم تسمح نفسُه الكريمة بإبقاء الستة الأحرف الباقية للتاريخ لا للقراءَة، مع أن الضرورة تُقَدَّر بقدرها، وهذه الستة الأحرف لم تنسخ لا تلاوةً ولا حكماً حتى تذهب بجَرَّة قلم كذلك، ثم يبخل عليها بالبقاء للتاريخ وحده في أعظم مرجع، وأقدس كتاب، وهو القرآن الكريم. على حين أن الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين، حفظوا للتاريخ آيات نسخت تلاوتها ونسخت أحكامها جميعاً. وعلى حين أنهم حفظوا قراءاتٍ شاذة في القرآن، ثم نقلت إلينا، وكُتِبَ لها الخلود إلى اليوم وإلى ما بعد اليوم. بل نقلوا إلينا أحاديث منسوخة، وتناقل العلماء أحاديث موضوعة، ونصُّوا على حكم كلٍّ منها وعلى إهمال العمل بها.

ثم إنَّ من عرف تحمس الصحابة لدينهم واستبسالهم في الدفاع عن حمى القرآن يستبعد كل البعد، بل يُحيل كل الإحالة أن يكونوا قد فعلوا ذلك، أو أقل من ذلك، عَاوِدْ ما قرَّرناه في الشاهد السادس من شواهدنا الماضية، وانظر إلى موقف عمر من هشام وموقف هشام من عمر، وموقف أبيٍّ وابن مسعود وصاحبيهما. وتأمَّل كيف أن كلاًّ من هؤلاء الصحابة رضوان الله عليهم أبى أن يتنازل عن قراءةٍ سمعها عن رسول

الله ﷺ وعلمها إياه رسول الله ﷺ ثم أقرّهم رسول الله ﷺ على استمساكهم هذا، وحلّ مشكلتهم بأن أعلمهم أن كلاً منهم مصيب ومحسن، وأن قراءة كل منهم هكذا أنزلت، وأن القرآن أُنزل على سبعة أحرف، وأنّ من كَفَرَ بحرفٍ منها فقد كفر بها كلها، وألاّ يختلفوا في ذلك فقد أهلك الاختلافُ من كانوا قبلهم. وبهذا «قَطَعَتْ جَهِيزَةُ قَوْلَ كلّ خطيب».

أمر ثالث: هو أن هؤلاء الذين شايعوا ذلك المذهب. يلتزمون أن يقولوا: إن اختلاف القراءات الحاصل اليوم، يرجع كله إلى حرف واحد، وهكذا شاء لهم رأيهم أن يجعلوا تلك الكثرة الغامرة القائمة الآن حرفاً واحداً، على ما بينها من اختلاف في الوجوه والأنواع وعلى رغم أن من القراءات الحاضرة ما يكون وجه الاختلاف فيه ناشئاً عن وجود ألفاظٍ مترادفة في كلمةٍ واحدة ومعنى واحد، ومنها ما هو من لغات قبائل مختلفة؛ كما نصَّ على ذلك السيوطي في النوع السابع والثلاثين. ونقلنا منه شيئاً من موضع آخر من هذا المبحث.

ولدينا دليلٌ ماديٌّ أيضاً على بقاء الأحرف السبعة جميعاً، هو بقاء التيسير والتخفيف، وتهوين الأداء على الأمة الإسلامية الذي هو الحكمة في الأحرف السبعة.

فها نحن أُولاءِ لا نزال نشاهد عن طريق القراءات المختلفة القائمة الآن سبيلاً سهلاً قد وَسِعَ كافّةَ الشعوب المسلمة، سواء منها الأمم العربية وغير العربية، والحمد لله على دوام فضله ورحمته، وبقاء تخفيفه وتيسيره. وغفر الله لأولئك الأعلام الذين أخطؤوا إصابة المرمَى، فقد اجتهدوا وللمجتهد أجر وإن أخطأ، ونسأل الله التوفيق والسداد آمين.

القول العاشر

أن المراد بالأحرف السبعة سبع لغات من لغات العرب، بمعنى أن القرآن لا يخرج عن سبع لغات من لغات العرب، وهي لغة قريش، وهذيل، وثقيف، وهوازن، وكنانة، وتميم، واليمن، وهي أفصح لغات العرب. قال بعضهم: هذا أصحُّ الأقوال وأولاها بالصواب، وهو الذي عليه أكثر العلماء، وصححه البيهقي، واختاره الأبهري، واقتصر عليه صاحب القاموس.

وقال أبو عبيد: «ليس المراد أن كل كلمة تُقرأ على سبع لغات، بل اللغات السبع

مفرقة فيه، فبعضه بلغة قريش، وبعضه بلغة هذيل، وبعضه بلغة هوازن، وبعضه بلغة اليمين وغيرهم. قال: وبعض اللغات أسعد به من بعض وأكثر نصيباً» وقيل في عد القبائل السبع آراء أُخر.

ويدفع: هذا القول على جميع آرائه بأمرين: **أحدهما**: أن في القرآن الكريم ألفاظاً كثيرة من لغات قبائل أخرى غير السبعة التي عدُّوها.

مثل كلمة «سَامِدون» في قوله تعالى: ﴿وَأَنتُمْ سَٰمِدُونَ ۝٦١﴾[1] فإنها بالحميَرية. ومثل كلمة «خمراً» في قوله: ﴿إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَعۡصِرُ خَمۡرٗاۖ﴾[2] فإنها بلغة أهل عُمان لأنهم يسمون العنب خمراً (أي حقيقةً لا مجازاً). ومثل كلمة «بَعْلاً» في قوله تعالى: ﴿أَتَدۡعُونَ بَعۡلٗا﴾[3] أي رَبًّا بلغة أَزْدِ شَنُوءَةَ. ومثل كلمة «لاَ يَلِتْكُمْ» أي لا ينقصكم في قوله تعالى: ﴿لَا يَلِتۡكُم مِّنۡ أَعۡمَٰلِكُمۡ شَيۡـٔٗا﴾[4] فإنها بلغة بني عَبْس. ومثل كلمة «فباؤوا» بمعنى استوجبوا في قوله تعالى: ﴿وَبَآءُو بِغَضَبٖ مِّنَ ٱللَّهِ﴾[5] فإنها بلغة جُرْهُمْ. ومثل كلمة «رفث» بمعنى جماع في قوله تعالى: ﴿فَلَا رَفَثَ﴾[6] فإنها بلغة مَذْحِج. ومثل كلمة «تُسِيمُونَ» بمعنى تَرْعَوْنَ في قوله تعالى: ﴿فِيهِ تُسِيمُونَ ۝١٠﴾[7] فإنها بلغة خَثْعَم، إلى غير ذلك. وارجع إلى النوع السابع والثلاثين من إتقان السيوطي إن أردت المزيد.

وحسبك في هذا المقام ما نقله الواسطيُّ في كتابه الذي وضعه في القراءات العشر إذ يقول: «إن في القرآن من أربعين لغةً عربية وهي: قريش، وهُذَيل، وكِنانة، وخَثْعَم، والْخَزْرَج، وأشعر، ونمير، وقيس عَيلان، وجُرْهُم، واليمن وأَزْدُشَنوءة، وكِندة، وتميم، وحِمْيَر، ومَذْيَن، ولَخْم، وسَعْد العشيرة، وحَضْرموت، وسدوس، والعمالقة، وأنمار، وغَسَّان، ومَذْحِج، وخُزاعة، وغَطَفان، وسَبَأٌ، وعُمَان، وبنو

(١) سورة النجم، الآية: ٦١.
(٢) سورة يوسف، الآية: ٣٦.
(٣) سورة الصافات، الآية: ١٢٥.
(٤) سورة الحجرات، الآية: ١٤.
(٥) سورة البقرة، الآية: ٦١.
(٦) سورة البقرة، الآية: ١٩٧.
(٧) سورة النحل، الآية: ١٠.

حنيفة، وثعلب، وطَيِّءٌ، وعامر بن صَعْصَعَة، وأوْس، ومُزَينة، وثقيف، وجذام، وبَلِيٌّ، وعُذْرة، وهوازن، والنَّمِر، واليمامة» اهـ.

ولا يغيبَنَّ عن بالك أن هذه اللغات كلها تمثَّلت في لغة قريش باعتبار أن لغة قريش كانت المتزعِّمة لها، والمهيْمنة عليها، والآخذة منها ما تشاء مما يَحْلُولها ويَرِقُّ في ذَوقها، ثم يأخذه الجميع عنها، حتى صحَّ أن يُعتبر لسان قريش هو اللسان العربي العام، وبه نزل القرآن، على ما سبق بيانه، فلا تغفل؛ والله يتولَّى هُدانا أجمعين.

ثانيهما: أن توجيه هذا المذهب بما قاله أبو عبيد، يقتضي أن يكون القرآن أبعاضاً، منه ما هو بلغة قريش، ومنه ما هو بلغة هُذَيْل، وهكذا. ولا شك أن ذلك غير محقق لحكمة التيسير الملحوظة للشارع الحكيم في نزول القرآن على سبعة أحرف، فإن هذا المذهب يستلزم أن كل شخص لا يمكنه أن يقرأ إلا البعض الذي نزل بلغته، دون البعض الذي نزل بلغة غيره. وهذا باطل من ناحية، ومخالف للاختلاف الذي صورته لنا الروايات السابقة بين الصحابة في القراءة من ناحية أخرى فإن المقروء فيها كان واحداً لا محالة، كسورة الفرقان بين عمر وهشام. وسورة من آل حَـمَ بين ابن مسعود وصاحبه، وقد صوَّب الرسول ﷺ قراءة كل من المختلفين، وكلاهما قرشي.

القول الحادي عشر

أنَّ المراد بالأحرف السبعة سبع لغات من لغات قبائل مضر خاصة، وأنها متفرقة في القرآن. وأن تلك القبائل السبع هي: قريش، وكنانة، وأسد، وهذيل، وتميم، وضبَّة، وقيس.

ونردُّ هذا بما رددنا به سابقه، بل هذا أدنى إلى البطلان، لأنه أخصُّ مما قبله الذي دحضناه من جهة خصوصه، فكيف هذا؟ تلك ناحية. وثمة ناحية أخرى: وهي أن في قبائل مضر شواذَّ ينزه عنها القرآن الكريم مثل كَشْكَشَة قَيْس، وهي جعل كاف المؤنث شيناً، فيقولون في قوله تعالى: ﴿قَدْ جَعَلَ رَبُّكِ تَحْتَكِ سَرِيًّا ﴿٢٤﴾﴾[1] قد جَعَلَ رَبُّشِ تَحْتَشِ سَرِيًّا. ومثل تَمْتَمَةِ تميم الذين يجعلون السين تاءً فيقولون في الناس «التات» مع أن هذه لغات لم يُحفظ منها شيء في القرآن الكريم.

---

(١) سورة مريم، الآية: ٢٤.

القول الثاني عشر إلى الأربعين

أن المراد بالأحرف السبعة التي نزل عليها القرآن، سبعة أصناف في القرآن، وأصحاب هذه الأقوال يختلفون في تعيين هذه الأصناف. وفي أسلوب التعبير عنها إلى آراء تكمل بها العدَّة أربعين قولاً.

فمنهم من يقول: إنها أمر، ونهي، وحلال، وحرام، ومحكم، ومتشابه، وأمثال.

ومنهم من يقول: إنها وعد، ووعيد، وحلال، وحرام، ومواعظ، وأمثال، واحتجاج.

ومنهم من يقول: إنها محكم ومتشابه، وناسخ، ومنسوخ، وخصوص، وعموم، وقصص.

ومنهم من يقول: إنها لفظ عام أريد به العام، ولفظ خاص أريد به الخاص، ولفظ عام أريد به الخاص، ولفظ خاص أريد به العام، ولفظ يستغنى بتنزيله عن تأويله، ولفظ لا يعلم فقهه إلا العلماء، ولفظ لا يعلم معناه إلا الراسخون في العلم.

ومنهم من يقول: إنها إظهار الربوبية، وإثبات الوحدانية، وتعظيم الألوهية، والتعبد لله، ومجانبة الإشراك، والترغيب في الثواب، والترهيب من العقاب.

ومنهم من يقول: إنها المطلق، والمقيد، والعام، والخاص، والنص، والمؤول، والناسخ، والمنسوخ، والاستثناء، وأقسامه.

ومنهم من يقول: إنها الحذف، والصلة، والتقديم، والتأخير، والاستعارة، والتكرار، والكناية، والحقيقة، والمجاز، والمجمل، والمفسر، والظاهر والغريب.

ومنهم من يقول سوى ذلك كله، غير أنها من هذا الطراز أو من طراز ما سبق في الأقوال الأخرى، حتى أكمل بها بعضهم عدَّةَ الأقوال أربعين قولاً.

ردود إجمالية لهذه الأقوال الأخيرة

والكل مردود رَدًّا إجمالياً بما يأتي:

أولاً: أن سياق الأحاديث السابقة، لا ينطبق على هذه الأقوال بحال، فإن هذه

الأصناف التي عيَّنوها، لا يتأتى الاختلاف فيها بسبب القراءة. والاختلافُ الذي نقلته الروايات السابقة تدلُّ تلك الروايات نفسها على أنه ما كان إلا بسبب القراءة، فتعين أن يكون مرجعه التلفُّظ وكيفية النطق، لا تلك الأصناف والأنواع التي سردوها في معرض الآراء. انظر الشاهد الثامن من شواهدنا الماضية إن شئت.

ثانياً: أنه لا يوجد لهم سندٌ صحيحٌ يدلُّ على حصر الأحرف السبعة التي نزل عليها القرآن فيما بيَّنوه. وما يكون لنا أن نقبل رأياً غير مدلَّل ولا مؤيَّد بحجة.

ثالثاً: أن التوسعة الملحوظة للشارع الرحيم في نزول القرآن على الأحرف السبعة، لا تتحقَّق فيما ذكروه من تلك الأصناف والأنواع.

رابعاً: أن بعض تلك الآراء نلاحظ عليها أنها زادت على السبعة فيما ذكرته من الأصناف والأنواع. فإما أن تكون أخطأت في العدِّ من أول الأمر، وإما أن تكون متأثرةً بفكرة أن لفظ السبعة كنايةٌ لا حقيقة، وقد علمت فيما سبق ما فيه من خطأ أيضاً. راجع الشاهد الثاني من شواهدنا الآنفة إن أردت.

خامساً: أن أكثر ما ذكروه في تلك الآراء والأصناف، يتداخل بعضه في بعض، ويشبه بعضه بعضاً، فمن المتعسر اعتبارها أقوالاً مستقلةً.

نقل السيوطي عن الشرف المرسي أنه قال: «هذه الوجوه أكثرها متداخلة ولا أدري مستندها، ولا عمَّن نقلت؟ ولا أدري لم خصَّ كل واحد منهم هذه الأحرف السبعة بما ذكر؟ مع أنها كلها موجودة في القرآن، فلا أدري معنى التخصيص. ومنها أشياء لا أفهم معناها على الحقيقة. وأكثرها معارض لحديث عمر وهشام بن حكيم الذي في الصحيح، فإنهما لم يختلفا في تفسيره ولا أحكامه، وإنما اختلفا في قراءة حروفه، وقد ظنَّ كثير من العوام أن المراد بها القراءات السبع، وهو جهل قبيح» اهـ.

علاج الشبهات الواردة على أصل الموضوع

أعداء الإسلام في كثرةٍ ونشاطٍ ويقظة، وبين المسلمين جهلةٌ يؤذون الإسلام والأمة بأشدَّ مما يؤذيه أعداؤه، على حد قول القائل:

لا يبلُغُ الأعداء من جاهل ما يبلُغُ الجاهل من

وقد نرى ونسمع اتُّهامات وشبهات، مرةً من هنا، ومرةً من هناك، واجب

الأمانة في أعناقنا، أن نبدِّد ظلمات هذه الشبهات والتُّهم، بما بين أيدينا من أنوار العلم وأسلحة الحجج. ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِى ٱلسَّبِيلَ ۝٤﴾[1].

الشبهة الأولى:

يقولون: إن أحاديث نزول القرآن على سبعة أحرف تثبت الاختلاف في القرآن، مع أن القرآن نفسه يرفع الاختلاف عن نفسه، إذ يقول: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا ۝٨٢﴾[2] وذلك تناقض، ولا ندري أيُّهما يكون الصادق.

والجواب: أن الاختلاف الذي تثبته تلك الأحاديث، غيرُ الاختلاف الذي ينفيه القرآن. وهذا كافٍ في دفع التناقض، فكلاهما صادق. وبيان ذلك أن الأحاديث الشريفة تثبت الاختلاف بمعنى التنويع في طرق أداء القرآن والنطق بألفاظه في دائرة محدودة لا تَعْدو سبعة أحرف، وبشرط التلقِّي فيها كلها عن النبي ﷺ.

أما القرآن فينفي الاختلاف بمعنى التناقض والتدافع بين معاني القرآن وتعاليمه، مع ثبوت التنويع في وجوه التلفظ والأداء السابق.

ومعنى ذلك أن نزول القرآن على سبعة أحرف، لا يلزم منه تناقضٌ ولا تخاذل ولا تضادٌّ ولا تدافع بين مدلولات القرآن ومعانيه، وتعاليمه ومراميه، بعضها مع بعض. بل القرآن كله سلسلة واحدة، متصلة الحلقات، محكمة السور والآيات، متآخذة المبادىء والغايات، مهما تعدَّدت طرق قراءته ومهما تنوَّعت فنون أدائه.

وللمحقق ابن الجزري كلام نفيس يتَّصل بهذا الموضوع ننقل إليك شيئاً منه بقليل من التصرف، إذ يقول: «قد تدبَّرنا اختلاف القراءات، فوجدناه لا يخلو من ثلاثة أحوال: أحدها: اختلاف اللفظ لا المعنى. الثاني: اختلافهما جميعاً مع جواز اجتماعهما في شيء واحد. الثالث: اختلافهما جميعاً مع امتناع جواز اجتماعهما في شيء واحد، لكن يتفقان من وجهٍ آخر لا يقتضي التضادَّ.

فأما الأول: فكالاختلاف في ألفاظ «الصِّراط، وعليهم، وَيَؤُودُهُ، والقدس

---

(١) سورة الأحزاب، الآية: ٤.

(٢) سورة النساء، الآية: ٨٢.

ويحسب»، ونحو ذلك مما يطلق عليه أنه لغات فقط. **وأما الثاني**: فنحو لفظ «مالك وملك» في الفاتحة، لأن المراد في القراءتين هو الله تعالى، لأنه مالكُ يوم الدين وملكهُ. . وكذا ننشزُها بالزاي وننشرُها بالراء، لأن المراد بهما هو العظام. وذلك أن الله تعالى أنشرها أي أحياها، وأنشزها أي رفع بعضها إلى بعض، حتى التأمت، فضمَّن الله المعنيين في القراءتين. **وأما الثالث**: فنحو قوله تعالى: ﴿وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُمۡ قَدۡ كُذِبُواْ﴾[1] قرىء بالتشديد والتخفيف في لفظ «كذبوا» المبني للمجهول. فأما وجه التشديد، فالمعنى: وتيقن الرسل أن قومهم قد كذَّبوهم. وأما وجه التخفيف، فالمعنى: وتوهم المرسلُ إليهم أن الرسل قد كَذَبُوهُمْ (أي كذبوا عليهم) فيما أخبروهم به. فالظنُّ في الأولى يقين، والضمائر الثلاثة للرسل. والظنُّ في القراءة الثانية شكٌّ والضمائر الثلاثة للمرسل إليهم.

ومن هذا القبيل قوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ مَكۡرُهُمۡ لِتَزُولَ مِنۡهُ ٱلۡجِبَالُ ٤٦﴾[2] بفتح اللام الأولى ورفع الأخرى في كلمة «لتزولُ»، وبكسر الأولى وفتح الثانية فيها أيضاً. فأما وجه فتح الأولى ورفع الثانية من «التزول» فهو أن تكون كلمة «إنْ» مخفَّفةً من الثقيلة، أي وإنْ مكرهم كاملُ الشدة تقتلع بسببه الجبالُ الراسيات من مواضعها. وفي القراءة الثانية «إنْ» نافيةٌ أي ما كان مكرهم وإن تعاظم وتفاقم ليزولَ منه أمرُ محمد ﷺ ودينُ الإسلام. ففي الأولى تكون الجبال حقيقة، وفي الثانية تكون مجازاً. ثم قال أيضاً: «فليس في شيء من القرآن تنافٍ ولا تضادٌّ ولا تناقضٌ. وكلُّ ما صحَّ عن النبي ﷺ من ذلك، فقد وجب قبوله، ولم يسعْ أحداً من الأمة ردُّه، ولزم الإيمان به وأنه كله منزل من عند الله، إذ كل قراءة منها مع الأخرى بمنزلة الآية مع الآية، يجب الإيمان بها كلها، واتباع ما تضمنته علماً وعملاً، ولا يجوز ترك موجَب إحداهما لأجل الأخرى ظنًّا أن هذا تعارُض» اهـ.

وإلى ذلك أشار عبد اللَّه بن مسعود رضي الله عنه بقوله: «لا تختلفوا في القرآن، ولا تنازعوا فيه، فإنه لا يختلفُ ولا يتساقطُ: ألا ترون أن شريعة الإسلام واحدة حدودها وقراءتها، وأمر الله فيها واحد. ولو كان من الحرفين حرفٌ يأمر بشيء وينهى

---

(١) سورة يوسف، الآية: ١١٠.

(٢) سورة إبراهيم، الآية: ٤٦.

عنه الآخر، كان ذلك الاختلاف. ولكنه جامع ذلك كله. ومن قرأ قراءة فلا يدعها رغبةً عنها، فإنه من كفر بحرفٍ منه كفر به كله» اهـ.

الشبهة الثانية:

يقولون: إن هذا الاختلاف في القراءات، يوقع في شك وريب من القرآن. خصوصاً إذا لاحظنا في بعض الروايات معنى تخيير الشخص أن يأتي من عنده باللفظ وما يرادفه؛ أو باللفظ وما لا يضاده في المعنى، كحديث أبي بكرة، وفيه «كلها شافٍ كافٍ، ما لم تختم آيةُ عذابٍ برحمةٍ، أو آيةُ رحمةٍ بعذاب، نحو قولك: تعالَ، وأقبلْ، وهلمَّ، واذهب، وأسرعْ، وعجلْ». جاء بهذا اللفظ من رواية أحمد[1] بإسناد جيد ومثله حديث أبيٍّ بن كعب. وأكثر من ذلك ما جاء في فضائل أبي عبيد أن عبد الله بن مسعود أقرأ رَجُلاً: ﴿إِنَّ شَجَرَتَ ٱلزَّقُّومِ ﴿٤٣﴾ طَعَامُ ٱلْأَثِيمِ ﴿٤٤﴾﴾[2] فقال الرجل: «طَعَامُ الْيَتِيم» فردَّها عليه، فلم يستقمْ بها لسانهُ؛ فقال: أتستطيع أن تقول: طعامُ الفجر. قال: نعم. قال: فافعل» اهـ.

والجواب: أن اختلاف القراءات لا يوقع في شك ولا ريب ما دام الكلُّ نازلاً من عند الله. وأما هذه الروايات التي اعتمدتْ عليها الشبهة؛ فلا نسلم أنه يفهم منها معنى تخيير الشخص أن يأتي من تلقاء نفسه باللفظ وما يرادفه، أو باللفظ وما لا يضاده في المعنى، حتى يوقعَ ذلك في رَيبٍ من هذا التنزيل. بل قصارى ما تدلُّ عليه هذه الروايات أن الله تعالى وسعَ على عباده، خصوصاً في مبدأ عهدهم بالوحي، أن يقرؤوا القرآن بما تلينُ به ألسنتهم، وكان من جملة هذه التوسعة القراءةُ بمترادفاتٍ من اللفظ الواحد للمعنى الواحد، مع ملاحظة أن الجميع نازلٌ من عند الله، نزل به الروح الأمين، على قلب محمد ﷺ، وقرأه الرسول على الناس على مكثٍ، وسمعوه منه، ثم نسخ الله ما شاء أن ينسخ بعد ذلك، وأبقى ما أبقى، لحكمةٍ سامية تستقبلك في مبحث النسخ.

يدلُّ على أن الجميع نازلٌ من عند الله تعالى قوله ﷺ لكلٍّ من المتنازعين

---

(١) مسند الإمام أحمد: ٥/ ٤١.

(٢) سورة الدخان، الآيتان: ٤٣ ـ ٤٤.

المختلفين في القراءة من أصحابه: «هٰكَذَا أُنْزِلَتْ»، وقول كل من المختلفين لصاحبه: «أقرأنيها رسول الله ﷺ»؛ وقولُ الله تعالى لرسوله جواباً لمن سأله تبديلَ القرآن: ﴿قُلْ مَا يَكُونُ لِيٓ أَنْ أُبَدِّلَهُۥ مِن تِلْقَآيِ نَفْسِيٓ ۖ إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ ۖ إِنِّيٓ أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ ﴿١٥﴾﴾[1]: وليس بعد كلام الله ورسوله كلام. وكذلك أجمعت الأمة على أنه لا مدخل لبشر في نظم هذا القرآن لا من ناحية أسلوبه، ولا من ناحية ألفاظه، بل ولا من ناحية قانون أدائه، فمن يخرج على هذا الاجماع، ويتبع غير سبيل المؤمنين، يولِّه الله ما تولى ويصلِهِ جهنم وساءت مصيراً.

وها نحن أولاءِ قد رأينا القرآن في تلك الآية يمنع الرسول من محاولة ذلك منعاً باتاً، مشفوعاً بالوعيد الشديد، ومصحوباً بالعقاب الأليم. فما يكون لابن مسعود، ولا لأكبر من ابن مسعود ـ بعد هذا ـ أن يبدِّل لفظاً من ألفاظ القرآن بلفظٍ من تلقاء نفسه. انظر ما قرَّرناه في الشاهدين: الرابع والسابع من هذا المبحث.

أما هذه الرواية المنسوبة إلى ابن مسعود من أنه أقرأ الرجل بكلمة «الفاجر» بدلاً من كلمة «الأثيم» في قوله الله تعالى: «إِنَّ شَجَرَةَ الزَّقُّومِ طَعَامُ الأَثِيمِ» فتدلُّ على أن ابن مسعود سمع الروايتين عن رسول الله ﷺ. ولما رأى الرجل قد تعسر عليه النطق بالأولى، أشار عليه أن يقرأ بالثانية، وكلاهما منزَّل من عند الله.

وكذلك حديث أبي بكرة السابق، لا يدلُّ على جواز تبديل الشخص ما شاء من القرآن بما لا يضادُّه، كما زعم الواهم، إنما ذلك الحديث وأشباهه، من باب الأمثال التي يضربها الرسول ﷺ للحروف التي نزل عليها القرآن؛ ليفيدَ أن تلك الحروف على اختلافها، ما هي إلا ألفاظٌ متوافقةٌ مفاهيمها، متساندةٌ معانيها لا تخاذُلَ بينها ولا تهافت، ولا تضادَّ ولا تناقض، ليس فيها معنى يخالف معنى آخر على وجه ينفيه ويناقضه، كالرحمة التي هي خلاف العذاب وضدُّها. وتلك الأحاديث بهذا الوجه، تقريرٌ لأن جميع الحروف نازلة من عند الله ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا ﴿٨٢﴾﴾[2].

---

(١) سورة يونس، الآية: ١٥.

(٢) سورة النساء، الآية: ٨٢.

وهاك برهاناً آخر ذكره صاحب التبيان في مثل هذا المقام إذ يقول: «إنَّ النبيَّ ﷺ علَّم البراء بنَ عازبٍ دُعاءً فيه هذه الكلمة «وَنَبِيِّكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ» فلما أراد البراء أن يعرض ذلك الدعاء على رسول الله ﷺ قال: «ورَسُولِكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ». فلم يوافقه النبي ﷺ على ذلك، بل قال له: «لا. ونَبِيِّكَ الَّذي أَرْسَلْتَ». وهكذا نهاه عليه الصلاة السلام أن يضع لفظة رسول، موضعَ لفظة نبي، مع أن كليهما حقٌّ لا يحيل معنى، إذ هو ﷺ رسولٌ ونبيٌّ معاً. ثم قال: فكيف يسوغ للجهال المغفلين أن يقولوا: إنه عليه الصلاة والسلام كان يجيزُ أن يوضع في القرآن الكريم مكان عزيز حكيم، غفورٌ رحيمٌ، أو سميعٌ عليمٌ. وهو يمنع من ذلك في دعاء ليس قرآناً، والله يقول مخبراً عن نبيه ﷺ «مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِنْ تِلْقَاءِ نَفْسِي» ولا تبديلَ أكثرُ من وضع كلمةٍ مكان أخرى» اهـ بتصرف قليل.

الشبهة الثالثة:

يقولون: إن نزول القرآن على سبعة أحرف، ينافي ما هو مقرَّر من أن القرآن نزل بلغة قريش وحدها، ثم إنه يؤدي إلى ضياع الوحدة التي يجب أن تسود الأمة الواحدة بسبب اجتماعها على لسان واحد.

والجواب: أنه لا منافاة، ولا ضياع للوحدة، فإن الوجوه السبعة التي نزل بها القرآن الكريم واقعةٌ كلها في لغة قريش. ذلك أن قريشاً كانوا قبل مهبط الوحي والتنزيل، قد داوروا بينهم لغات العرب جميعاً وتداولوها، وأخذوا ما اسْتَمْلَحُوهُ من هؤلاءِ وهؤلاء في الأسواق العربية ومواسمها، وأيامها ووقائعها، وحجها وعمرتها ثم استعملوه وأذاعوه، بعد أن هذَّبوه وصقلوه. وبهذا كانت لغة قريش مجمع لغاتٍ مختارة منتقاةٍ من بين لغات القبائل كافة. وكان هذا سبباً من أسباب انتهاء الزعامة إليهم، واجتماع أوْزَاع العرب عليهم.

ومن هنا شاءت حكمة الحكيم العليم أن يَطْلُعَ عليهم القرآنُ من هذا الأفق، وأن يطلَّ عليهم من هذه السماءِ سماءِ قريش ولغتها التي أعطوْها مقادتهم، وولوْا شطرها وجوههم، فخاطبهم بهذا اللسان العلم لهم، ليضمَّ نشرهم، وليظم نثرهم. وقد تمَّ له ما أراد بهذه السياسة الرشيدة التي جاءتهم بالإعجاز البياني عن طريق اللغة التي انتهت إليها أفصح اللغات، وباللسان الذي خضعتْ له وتمثلتْ فيه كافة الألسنة العربية.

ولو نزل القرآن بغير لغة قريش هذه لكان مثار مشاحنات وعصبيات، ولذهب أهل كل قبيلة بلغتهم ولعلاَ بعضهم على بعض، ولما اجتمع عليه العرب أبداً. بل لو نزل القرآن بغير لغة قريش لراجتْ شبهتهمْ وافتراؤهم عليه أنه سحر وكهانة وما إليهما، نظراً إلى أنه قد دخل عليهم عن غير بابهم فلا يستطيعون القضاء فيه، ولا إدراك الفوارق البعيدة بينه وبين الحديث النبوي، مما يجعلهم يذوقون الإعجاز ويلمسونه، كما تذوقوه بوضوح حين نزل بلسانهم. ﴿إِنَّ رَبِّي لَطِيفٌ لِّمَا يَشَآءُ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْحَكِيمُ ﴿١٠٠﴾﴾[1].

الشبهة الرابعة:

يقولون: إنه لا معنى للأحرف السبعة التي نزل بها القرآن إلا تلك القراءات السبع المنقولة عن الأئمة السبعة المعروفين عند القراء.

والجواب: أن هذه شبهة تعرض كثيراً للعامة ومن في حكمهم ممن لم يأخذوا من علوم القرآن والحديث بحظٍّ ولا نصيب. فإن ذلك المعنى الذي زعموه غيرُ صحيح من وجهين:

أحدهما: أن الأحرف التي نزل بها القرآن، أعمُّ من تلك القراءات المنسوبة إلى الأئمة السبعة القراء عموماً مطلقاً. وأن هذه القراءات أخصُّ من تلك الأحرف السبعة النازلة خصوصاً مطلقاً، ذلك لأن الوجوه التي أنزل الله عليها كتابه، تنتظم كل وجهٍ قرأ به النبي ﷺ، وأقرأه أصحابه، وذلك ينتظم القراءات السبعَ المنسوبة إلى هؤلاء الأئمة السبعة القراء، كما ينتظم ما فوقها إلى العشرة، وما بعد العشرة، وما كان قرآناً ثم نسخ ولم يصل إلى هؤلاء القراء جميعاً، ولهذا نصوا في المذهب المختار على أنه يشمل كل وجوه القراءات صحيحها وشاذّها ومنكَرها كما سبق.

ثانيهما: أن السبعة لم يكونوا قد خلقوا ولا وجدوا حين نطق الرسول ﷺ بهذا الحديث الشريف. ومحالٌ أن يفرض الرسول على نفسه وعلى أصحابه ألاَّ يقرؤوا بهذه الأحرف السبعة النازلة إلا إذا علموا أن هؤلاء القراء السبعة قد اختاروا القراءة بها، على حين أن بين العهدين بضعة قرون! وعلى حين أن هؤلاء القراء وسواهم إنما أخذوا عن

---

(١) سورة يوسف، الآية: ١٠٠.

النبي ﷺ من طريق أصحابه ومن أخذ عنهم إلى أن وصلوا إليهم. فهذه الشبهة تستلزم الدور الباطل فهي باطلة.

وتستلزم أيضاً أن يبقى قولُ الرسول ﷺ: «إنَّ هذا القرآنَ أُنزلَ عَلَى سبعةِ أحرُفٍ» عارياً عن الفائدة، غير نافذ الأثر، حتى يولد القراء السبعة المعروفون وتؤخذ القراءةُ عنهم. وذلك باطل أيضاً يكذبه الواقع من قراءَة النبي صلوات الله وسلامه عليه، وقراءة أصحابه وتابعيه بالأحرف السبعة من قبل أن يولد القراءُ السبعة المعروفون.

قال المحقِّق ابن الجزري: «فلو كان الحديث منصرفاً إلى قراءات السبعة المشهورين أو سبعة غيرهم من القُرَّاء الذي وُلدوا بعد التابعين. لأدَّى ذلك إلى أن يكون الخبر عارياً عن الفائدة إلى أن يُولد هؤلاء السبعة، فتؤخذ عنهم القراءة، وأدَّى أيضاً إلى أنه لا يجوز لأحد من الصحابة أن يقرأ إلا بما يعلم أن هؤلاء السبعة من القراء إذا وُلدوا وتعلَّموا اختاروا القراءة به. وهذا باطل؟ إذ طريق أخذ القراءة أن تُؤخذ عن إمامٍ ثقةٍ، لفظاً عن لفظ، إماماً عن إمام، إلى أن يتَّصل بالنبي ﷺ اهـ.